

هل الإسلام دين ودولة أم الإسلام دين وحسب / د. عزت الأيوبي. — في —. (2008) N° 9
Revue juridique de l'USEK : 199-259.

ببليوغرافيا.

I. الإسلام والسياسة III. علم السياسة II. الدين والدولة

PER L1311 / FD229016P

هل الإسلام دين ودولة أم الإسلام دين وحسب

إعداد

د. عزّت الأيوبي

دكتور في الحقوق

رئيس غرفة شرفاً لدى مجلس شورى الدولة

أستاذ محاضر في كلّية الحقوق في جامعة الروح القدس - الكسليك

المدخل

يعرّف الإمام الأكبر محمود شلتوت الإسلام كما يلي:

إنّ الإسلام هو عقيدة وشريعة.

العقيدة هي الجانب النظريّ الذي يطلب الإيمان به أولاً - وقبل كلّ شيءٍ - إيماناً لا يُحمَل إليه إكراه، ولا يرقى إليك شكّ، ولا تؤثّر فيه شبهة.

أمّا الشريعة فهي النظم التي شرّعها الله لكي تُرعى أصولها عندما يأخذ الإنسان بما في علاقته برّبّه، وعلاقته بأخيه المسلم، وعلاقته بأخيه الإنسان، وعلاقته بالكون، وعلاقته بالحياة.

ومن هنا، يرى الإمام أنّ الإسلام ليس عقيدة فقط، وأنّ مهمّته لم تكن تنظيم العلاقة بين الإنسان وربّه فقط، وإنّما هو عقيدة وشريعة توجّه الإنسان إلى جميع نواحي الخير في الحياة.

ولقد وضع الإسلام نظام الأسرة ونظام الموارث ونظام المال والمبادلات ونظام العقوبات من قصاص وحدود.

وهذا ما جعل الإسلام يختلف عن الأديان السماوية الأخرى التي اقتصرت تعاليمها على العقيدة دون الشريعة؛ فدعت إلى عبادة الله وإلى الأخلاق الإيمانية، ولم تضع نظاماً «معيناً» للحياة وللعلاقة في المجتمع الواحد.

كما أن هذه الشريعة منصوص عنها في الآيات القرآنية التي لا يمكن التنكّر لها والعمل بما يناقضها، ولا يمكن تعديلها أو إلغاؤها. وعندما جاء الإسلام بهذه التعاليم فرض على المسلمين العمل بها تحت طائلة تحمّل مسؤوليّة الإخلال بها.

كما أوكل الإسلام إلى النبيّ «محمّد» مهمّة توضيح هذه التعاليم إلى المسلمين والرقابة على أسس تنفيذ هذه التعاليم والمبادئ ومؤاخذة العاملين بما يتناقض معها وإنزال العقوبة بهم.

وتنفيذاً لما أمر الله به قام النبيّ محمّد بالسلطة التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة في المجتمع الإسلاميّ الذي تطوّر من عصر الدعوة في مكّة المكرّمة إلى عصر ما يشبه الدولة في المدينة المنوّرة.

كما أنّه باستقرار الرسول وأصحابه في المدينة واتّخاذها وطنًا لهم ومقامًا تمّ للعرب وللمسلمين إقامة دولة لها أركانها ومقوماتها، دولة يدعو فيها القرآن والسنة إلى وجوب قيامها وينطبق على التعريف القانونيّ للدولة، دولة لها إمامها ورئيسها الذي يخضع له المسلمون جميعاً على اختلافهم في الأصول والأجناس والألوان.

إنّ النبيّ «محمّد» والخلفاء الراشدين الذين جاؤوا بعده قد طبّقوا القرآن والسنة، من حيث تأكيدهما على أنّ الإسلام ليس ديناً فقط له عقائده المعروفة، بل هو دين ودولة معاً، وأنّ النبيّ «محمّد» والخلفاء الراشدين قد تجاوزوا مع الإسلام الذي يوجب إقامة رئيس لدولة يكون حاكماً لها. ويجري في حكمه وتديره سياسته لأمر الدولة على ما جاء به القرآن والسنة النبويّة من مبادئ وأصول.

ولقد قام الخلفاء الراشدون بالواجبات المعهودة إليهم بموجب المبايعة حتى تكون دولة الإسلام هي الوسيلة لتطبيق مبادئ الإسلام وتعاليمه.

وأهم ما قاموا به حسب ما يذكره الماوردي:

أولاً: حفظ الدين على أصوله المستقرّة وما أجمع عليه سلف الأمة. فإنّ نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة وبيّن له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من زلل.

ثانياً: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين، حتى تعم النصفة، فلا يتعدّى ظالم ولا يضعف مظلوم.

ثالثاً: حماية البيضة، والذبّ عن الحرم، ليتصرّف الناس في المعاش، وينتشروا في أسفار، آمنين من تغرير بنفس أو مال.

رابعاً: إقامة الحدود، لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك.

خامساً: تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوّة الدافعة، حتى لا تظهر الأعداء بغرّة ينتهكون فيها محرماً، أو يسفكون فيها دمًا لمسلم أو معاهد.

سادساً: جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة، ليقام بحقّ الله تعالى في أظهره على الدين كلّه.

سابعاً: حماية الفياء والصدقات على ما أوجبه الشرع والاجتهاد، من غير خوف أو عسف.

ثامناً: تقدير العطايا وما يستحقّ في بيت المال من غير سرف ولا تقتير ودفعه في وقت لا تقدّم فيه ولا تأخير.

تاسعاً: استكفاء الأمناء وتقديم النصحاء فيما يقوّضه إليهم من الأعمال ويكمله إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمناء محفوظة.

عاشراً: مشاركة الأمور وتصفّح الأحوال، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعوّل على التفويض تشاغلاً بلذّة أو عبادة، فقد يخون الأمين ويغشّ الناصح.

غير أنّه وإن كان الخلفاء الراشدون قد تقفّوا آثار النبيّ محمد في إقامة دولة الإسلام ذات الأساسات المتينة لكي تكون منطلقاً لنشر تعاليم الإسلام، إلّا أنّ الأمر قد اختلف بعد الخلفاء الراشدين فتحوّلت الخلافة إلى مُلك وسلطان، ثمّ أصبحت رمزاً في آخر عقود العباسيين حتّى ادّعاها العثمانيون ثمّ ألغيت عام ١٩٢٤ في عهد أتاتورك.

ونتيجة هذا الإلغاء قامت المناظرات وظهرت الأبحاث حول جدوى إعادة الخلافة أو رجوعها أو استحالة إعادتها. وجميع هذه النظريّات والآراء والأبحاث والمناظرات تقوم على التساؤل الآتي:

هل الإسلام دين ودولة أم الإسلام دين وحسب؟

لقد اختلف علماء المسلمين حول ما إذا كان الإسلام دين ودولة أو دين وحسب. ففئة منهم رأّت أنّ الإسلام هو عقيدة وشرّعة، أي أنّه دين يدعو إلى عبادة الله الواحد الأحد وإلى مكارم الأخلاق حتّى يطمئنّ الإنسان في دنياه إلى رضا الله في آخرته. كما أنّ هذه الفئة قد رأّت أنّ الإسلام هو شرّعة ونظام يضع قواعد لسلوك الإنسان في أسرته ومجتمعه ومع أقرانه من عباد الله.

ولكي تطبّق شرّعة الإسلام، لا بدّ من أن تكون هنالك سلطة تراقب هذا التطبيق وتحاسب من لا يتقيّد بحسن التطبيق، ذلك أنّ الله قد فرض قصاصاً وعقوباتٍ وحدوداً على من يسيء إلى نظام الإسلام.

فمن الطبيعيّ إذًا، حسب رأي هؤلاء أن تقوم دولة إسلاميّة بتطبيق شريعة الإسلام طالما أنّ هذا الدين يمتاز عن كثير من الأديان بأنّه ليس ممارسة دينيّة بين الخالق والمخلوق، بل هو ممارسة تصرّفات وأفعال بين الإنسان وأخيه الإنسان.

إلى جانب هؤلاء ظهرت فئة من المسلمين تقول إنّ الإسلام هو عبادة الله تعالى وأنّ المسلم عليه أن يقوم بما يفرضه الإسلام عليه فيما خصّ تصرّفات، وأنّه هو الذي يراقب هذه التصرفات خوفًا من معاقبة الله له في الآخرة. وبالتالي إنّ المسلم ليس بحاجة إلى سلطة تجذّره وتبعده عن مساوئ الأفعال، بل إنّ نفسيّته هي التي تؤمّن التزامه بمكارم الأخلاق الإسلاميّة.

من هنا، بدأ الخلاف بين فئتين من المسلمين؛ فئة تقول إنّ الإسلام هو دين وحسب، وفئة تقول إنّ الإسلام هو دين ودولة.

وما إن التحقّ النبيّ محمّد بالرفيق الأعلى، ورحل عن هذه الحياة الدنيا حتّى برز الخلاف حول من يخلفه في قيادة المسلمين ومتابعة نشر الإسلام في المعمورة.

ولولا حكمة عمر بن الخطّاب وحزمه ومكانته لكان أمر المسلمين قد تفرّق بين المهاجرين والأنصار.

غير أنّ هذا الرجل الكبير استطاع أن يوحد المسلمين ويحملهم على مبايعة أبي بكر كأوّل خليفة لرسول الله يرعى أمور الدين والرعيّة ويكمل تحقيق الرسالة النبويّة.

وإنّ كان عمر بن الخطّاب قد خلف أبا بكر في هذه المهمّة إلّا أنّ بعضهم أظهر اعتراضه على خلافة عمر، وقد رأى هذا الفريق المعارض أنّ عليّ بن أبي طالب هو أحقّ بالخلافة.

واشتدّ الصراع نتيجة اختلاف عليّ ومعاوية ومحاولة انفراد كلّ منهما بالحكم، وتعاضمت نتائج الاختلاف وشكّلت خلافاً أكيداً على وحدة المسلمين، وتسبّبت في

سفك دماء المسلمين حتّى إنّ بعضهم رأى أنّه ما دامت إقامة الدولة الإسلاميّة وإيلاء السلطة فيها إلى خليفة حاكم يهدّد وحدة المسلمين ويزرع البغضاء والتناحر والتقاتل فيما بينهم، فإنّه قد يكون من الأجدر أن لا تكون هنالك دولة.

فالدين الإسلاميّ له ربّ يحفظه ويحميه وليس بحاجة إلى البشر لتؤمّن ديمومته. وفي النتيجة، رأى هؤلاء أنّ الخلافة ليست ركناً من أركان الدين، وليست أصلاً من أصوله.

وكان على رأس القائلين بهذا الرأي بعض علماء السنّة وطائفة كبيرة من الخوارج والنجدات.

فإنّ هؤلاء رأوا أنّ الخلافة ليست أصلاً من أصول الدين، وأنّها ليست ضروريّة، وأنّها غير لازمة، وبصورة خاصّة إذا ما تعلّق المسلمون بدينهم وتفهموه فهماً صحيحاً واتبعوا تعاليمه ونفّذوها راضين ومؤمنين بهذا التنفيذ.

ففي هذه الحالة يرى هؤلاء أنّه لا يعود من حاجة إلى دولة، لأنّ المسلم المؤمن المتمسّك بأحكام دينه ليس بحاجة إلى الحاكم الذي يطبّق الحدّ عليه، لأنّه مبدئياً لا يقوم بأعمال تستوجب إقامة الحدّ عليه.

ولقد ذهب هؤلاء إلى أنّه إذا كان من موجب لإقامة دولة إسلاميّة لتقييم الحدود في حالات الاضطرابات وزعزعة الأمن، فإنّه لا لزوم لهذه الدولة في حالة التزام المسلم المؤمن بإيمانه ودينه الذي يهدي للتي هي أقوم.

يضاف إلى ذلك أنّه من المؤكّد أنّ الدولة الإسلاميّة قد أصبحت في نهاية الخلافة العبّاسيّة دولاً وممالك، وأنّه لم يعد موجوداً من مقوّمات الدولة الإسلاميّة سوى نسبة هذه الدول إلى الإسلام.

ثمّ بعد ذلك ونتيجة لهذا الضياع، فقد هوت الخلافة عن بغداد في منتصف القرن

السابع الهجري، حين هاجمها التتار وقتلوا الخليفة العباسي المستعصم بالله وقتلوا معه أهله وأكابر دولته، وبقي الإسلام ثلاث سنين بلا خليفة ولو كان بالاسم.

ثم أقام المماليك خليفة في مصر لا حول ولا طول، بحيث كانت أبواب منزله تقفل عليه، وكانت مفاتيحها في يد المماليك، وبالتالي كان يمنع عليه أن يخرج بلا إذن من المماليك.

ودام أمر الخلافة على هذا الحال حتى ادّعاها العثمانيون وأقاموها في اسطنبول، وظلّت عبادة يدّعيها العثمانيون من أجل مآرب سياسية حتى ألغيت عام ١٩٢٤ على عهد أتاتورك.

إنّ إعطاء هذا التساؤل الذي يدور حول ما إذا كان الإسلام دين ودولة أو أنّه دين وحسب يستوجب استعراض ما يأتي:

أولاً: هل أقام النبي «محمّد» والخلفاء الراشدون دولة الإسلام، وماذا كان مصير هذه الدولة بعد الخلفاء الراشدين؟

ثانياً: الآثار التي ترتبت على إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤.

ثالثاً: كيف عولجت مسألة «هل الإسلام دين ودولة أم الإسلام دين وحسب»؟

رابعاً: كيف قابل أهل الفكر الإسلامي رأي الشيخ عبد الرازق؟

خامساً: مصير نظرية دولة الإسلام في العصر الحاضر.

أولاً: هل أقام النبي محمد والخلفاء الراشدون دولة الإسلام، وماذا كان مصير هذه الدولة بعد الخلفاء الراشدين؟

إنّ الاستقراء المتحرّد لتاريخ الإسلام يحملنا على القول إنّ هجرة الرسول النبي «محمّد» من مكّة إلى المدينة هي بداية العملية لتأسيس دولة في عرف ذلك العصر.

ولقد مارس النبيّ «محمّد» وظائف ومهامّ رئيس هذه الدولة، فأرسى دعائم دولة الإسلام، ووفّر لها السلطان، ونظّم المسلمين لإعدادهم لتحمل مسؤوليّة مواطني هذه الدولة، كما عمل على إدارة عمليّة الدفاع عن هذه الدولة بإدارته الشخصيّة للمعارك.

كما أنّ النبيّ قد برع في اختيار قادة الجيوش والولاة والقضاة، وفي توجيههم الوجهة الصحيحة التي أمّنت للمسلمين تحقيق نجاح الدولة.

وبعد النبيّ محمد جاء الخلفاء الراشدون وقاموا بقيادة الدولة الإسلاميّة خير قيام، وتعاضمت قوّة هذه الدولة واستكملت دعائمها واستقرّت أركانها على النحو اللازم.

فاهتمّ هؤلاء الخلفاء الراشدون بشؤون دولة الإسلام السياسيّة والحربيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والإنسانيّة.

إلاّ أنّه بعد الخلفاء الراشدين انحرفت الدولة عن المبادئ الأساسيّة لدولة الإسلام، فأصبحت الدولة خلافة في الشكل وملكيّة في الواقع.

فمبايعة معاوية خليفة على المسلمين كانت على النمط الآتي:

يقوم أحد الدعاة إلى هذه البيعة خطيباً على الشكل الآتي فيقول: «أمر المؤمنين هذا»، ويشير إلى معاوية.

... وإذا هلك معاوية هذا فالخليفة يزيد. فإن تأخّر أو تعاضى أحد الناس ولم يبايع فيشير الداعي إلى هذا، أي إلى السيف، فهو موجود وحاضر لمعاوية من لا يبايع.

ولقد استباح يزيد دم الحسين بن فاطمة بنت الرسول، كما انتهك يزيد حرمة مدينة الرسول، واستولى على الملك بحدّ السيف، يجيئ الجيوش على أحفاد الرسول وينكّل بهم.

فهل يمكن اعتبار هؤلاء خلفاء للرسول، وهل يمكن اعتبارهم قائمين على حراسة الدين ورُعاء شؤون المسلمين؟

ولقد تابع الخلفاء العبّاسيون هذا النهج فبنوا دولتهم بحدّ السيف، وتباهى أبو العبّاس بن محمّد بأنّه كان سقّاحاً يسبح في دماء المسلمين وفي دماء من لا ينحى منحاه.

واستمرّ بنو العبّاس في تناحرهم فيما بين بعضهم البعض كما استمرّوا في تحاربهم، وكذلك من جاء بعدهم إلى الحكم، فإذا التناحر سيّد المواقف.

وابتدأت الخلافة في التآكل حتّى نهاية هذه الخلافة في عهد العثمانيين.

وهكذا تحوّلت الخلافة بعد الخلفاء الراشدين إلى ملك عضوض، فقد ذهبت معالم الخلافة وأثرها بذهاب عصبيّة العرب وتلاشي أحوالهم وأصبح الأمر في يد الملك والسلطان.

أمّا الخليفة فلم يبقَ له من الأمر سوى الدعاء له على المنابر.

وبذلك زالت المواصفات الخاصّة التي تلازم دولة الإسلام، وقامت على أنقاض ذلك دولٌ يرأسها مسلمون، غير أنّها بعيدة كلّ البعد عن نظام الحكم الإسلاميّ. فنظام الحكم الإسلاميّ هو نظام فريد، ليس له مثيل، هو نظام الحكم الإسلاميّ وكفى. وهو يقوم على قاعدة حفظ الدين وحراسته وسياسة أمور الأمّة وتطبيق شريعة الإسلام حتّى يصل هذا النظام بالمسلمين وبالناس أجمعين إلى خير الدنيا والآخرة معاً.

ويقوم هذا النظام على الشورى والعدالة وضمان الحرّيّة والحقوق لجميع مواطني دولة الإسلام، بمن فيهم المقيمون على أرضها كما يؤمّن للجميع العدالة ويكفل لهم الحياة العزيزة المجيدة.

إلّا أنّه مع الأسف سرعان ما انقلب حكم الخلافة إلى حكم الملك والسلطان مع ما في ذلك من اختلاف.

فقد أجمع علماء الشرع على توضيح هذا الفرق وعلى رأسهم الأسيوطيّ الذي ذكر في الجزء الثاني من كتابه «حسن المحاضرة» أنّ عمر بن الخطّاب قال لسلمان:

«أَمَلِكُ أنا أم خليفة؟» فقال له سلمان: «إنّ أنت جبيت من أرض المسلمين درهماً أو أقلّ أو أكثر ثمّ وضعته في غير حقّه فأنت ملك غير خليفة». فأخذ عمر العبرة. وخرج أيضاً عن عمر أنّه قال: «والله ما أدري أخليفة أنا أم ملك. فإن كنت ملكاً، فهذا أمر فظيع».

قال قائل: «يا أمير المؤمنين إنّ بينهما فرقاً». قال: «ما هو؟» قال: «الخليفة لا يأخذ إلّا حقّاً ولا يضعه إلّا في حقّ وأنت بحمد الله تعالى، تقوم بالعمل ذاته، في حين أنّ الملك يتعسّف مع الناس فيأخذ من هذا ويعطي هذا». فسكت عمر.

وأما السلطان من حيث الاصطلاح. فقال ابن فضل الله في المسالك: ذكر عليّ بن سعيد أنّ الاصطلاح أن لا تطلق تسمية السلطان إلّا على من يكون في ولايته ملوك، فيكون ملك الملوك، فيملك مثلاً مصر وأهل الشام أو مثلاً أفريقيا والأندلس ويكون عسكره عشرة آلاف فارس أو نحوها. فإنّ زاد بلاداً أو عدداً في الجيش كان الأعظم في السلطنة، وجاز أن يطلق عليه السلطان الأعظم. فإنّ خطب له في مصر والشام والجزيرة أو في خراسان والعراق والعجم وفارس أو في أفريقيا والمغرب الأوسط والأندلس كانت سمته سلطان السلاطين كما اجتمعت هذه السمة عند السلجوقيين.

ذكر عن عبد الله المغربي أنّه قال: «سألني بعض الفقهاء عن سوء بخت المسلمين في ملوكهم، إذ لم يُلهم من ملكٍ منهم بالجادّة، بل من يغترّ بدنياه، غافلاً عن عقابه، لا يرغب في مؤمن ولا في ذمّة، فأجبتّه بأنّ الملك ليس من شرعنا، بل هو من شرع مَنْ قبلنا». قال تعالى: ممتنّاً على (بني إسرائيل) ﴿وجعلكم ملوكاً﴾ وقال: ﴿قد بعث لكم طاغوت ملكاً﴾ قال: ﴿وهب لي ملكاً﴾. ولم يشرّع لنا إلّا الخلافة. فأبو بكر خليفته عليه السلام كما فهم عنه الناس وأجمعوا عليه، واستخلف أبو بكر عمر فخرج عن طريق الذي يرثه ولد عن والد وأخرجها عمر عن بنيه لأنّها ليست ملكاً، بل خلافة. على أن يكون صاحبها قد وصل إليها بالنظر والاختبار واتفاق أهل الشورى. ثمّ انتقلت إلى عثمان ومن بعده إلى عليّ الذي بايعه من أثر الحقّ على الهوى والآخرة

على الدنيا، ثم كان معاوية أوّل من حوّلها ملكًا وأخرج الخلافة من الحشونة إلى البجوحة حتى صارت ميراثًا، كما أنّ بعض الأمراء من بني أميّة طالبوا التابعين لهم بالإطاعة لهم، لأنّ الله أمر التابعين بالطاعة لأولي الأمر، ولقد أجابهم بعض هؤلاء التابعين «أنتم نزعتم الطاعة عنكم، إذ خالفتم الحقّ بقوله»: {فإن تنازعتم في شئ فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله}. وكان ذلك إشارة إلى أنّه يوجد بين أمراء بني أميّة من لا تجب طاعته لأنهم لم يؤلّوا بالشورى ولم يعملوا بالعقيدة والشرعية الإسلامية التي تحقّق العدالة بين أبناء الرعيّة.

ثانيًا: الآثار التي ترتبت على إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤

ورثت السلطة التركية الخلافة الإسلامية وادّعى سلاطين بني عثمان أنّهم خلفاء المسلمين ووسّعوا سلطنتهم على هذا الحساب حتّى توغّلوا في أوروبا بدعوة أنّ حروبهم هذه هدفها نشر الدين الإسلاميّ.

غير أنّ مصطفى كمال أتاتورك قد ألغى نظام الخلافة الإسلامية في ٢٣ مارس ١٩٢٤ وذهب بآخر صورها التي استمرّت أربعة قرون. وبذلك خلا العالم الإسلاميّ للمرّة الأولى في تاريخه ممّن يحمل لقب الخليفة كما خلا هذا العالم من لقب دولة المسلمين وحتى لقب سلطان المسلمين.

فكان من الطبيعيّ أن تتطلّع أوساط ودوائر متعدّدة في مختلف أنحاء العالم الإسلاميّ لتجديد هذه الخلافة واستثمار إعادة إحيائها.

ولقد أدلى الاستعمار البريطانيّ بدلوه في هذا المجال؛ فحاول أن يجعل من عرش الخديويّ مركزًا للخلافة وبظنّه أنّه حتى إذا أمسك بهذا الملك يمسك بالأمّة الإسلامية بكاملها وتسهل عليه باسم الدين قيادة هذه الأمّة.

إنّ الأحداث المعروفة والشهيرة بمصر في ذلك التاريخ، فهي ذلك المؤتمر الدائم

الذي أقيم باسم «المؤتمر الإسلامي العام للخلافة» والذي أصدر مجلّة (الخلافة الإسلامية) كي تدعو لدعوته الرامية إلى مبايعة أحد الملوك والأمراء بخلافة المسلمين.. وكما تدلّ عليه الكثير من الوقائع والحقائق - التي ستأتي الإشارة إلى بعضها - فلقد كان العرش المصري، والملك فؤاد واقفاً خلف أغلب هذا النشاط الذي تجاوز العاصمة إلى المدن والمراكز، وإلى كثيرٍ من قرى مصر في أعماق الريف.

ولم يكن عمل هذا المؤتمر مقصوراً على المجتمع المصري، بل تعدّاه إلى كلّ المجتمعات التي تدين بالإسلام.. والذين تعذر عليهم الاشتراك المباشر في نشاطه كانوا يرسلون إليه وإلى مجلته الرسائل والمذكرات، وأحياناً كانوا يرسلون إليه (التفويضات).

وعن نشاط مؤتمر الخلافة ومجلّته، أخذت الكثير من الأوساط والعديد من المجالات في التركيز على الأبحاث بالخلافة والإمامة في الإسلام.. وبلغ ذلك إلى حدّ إصدار الفتاوى التي توحى، بل تقطع، بأنّ صفة الإسلام قد زالت عن المجتمعات الإسلامية وشعوبها بإلغاء «أتاتورك» لمنصب الخلافة العثمانية، وإنّ كلّ المسلمين آثمون حتى يبايعوا خليفة آخر، وأنّ آثار هذا الإثم ستحلّ بهم عقاباً في الدنيا، وذلك فضلاً عن عقاب الله لهم يوم القيامة.. وأنّهم قد عادوا بسبب ذهاب منصب الخلافة أمّة «جاهليّة» من مات منها مات ميتة جاهليّة.. فتنشر العديد من المجلّات المقالات والفتاوى في هذه المعاني، وبهذه الألفاظ، وتحدث عن أنّ «نصب الإمام واجب في الملة، في هذا الزمان، كغيره، وجميع المسلمين آثمون بعدم نصب إمام تجتمع كلمتهم عليه بقدر طاقتهم، ومعاقبون عليه في الدنيا بما يعلمه أهل البصيرة منهم، وسيعاقبون في الآخرة بما يعلم الله تعالى وحده... إنّ الجماعة التي أمرنا باتباعها لا تسمّى جماعة المسلمين إلّا إذا كان لها إمام بايعته باختيارها... إنّ إمام المسلمين هو رئيس حكومتهم السياسيّة، ويجب عليهم أن يكونوا قوّة وشوكة له بمقتضى مبايعتهم له...».

في خضمّ تراحم هذه الأحداث أصدر الأستاذ الشيخ علي عبد الرازق كتابه «أصول الحكم في الإسلام» ولقد أحدث صدور هذا الكتاب والجرأة التي انفرد بها

ضجّة عارمة في البلدان الإسلاميّة، واهتزّ عرش الخديويّة التي فقدت الأمل في الخلافة كما اغتاض الإنكليز. ونتيجة لهذا الغيظ والإحباط وفقدان الأمل تدخّل من تدخّل حتى أقدمت هيئة العلماء على محاكمة الأستاذ الشيخ علي عبد الرازق وحكمت بتجريدته من ألقابه الشرعيّة، غير أنّ هذه الوقائع والأحداث فتحت المجال واسعاً للتساؤل عمّا إذا كان الإسلام ديناً وحسب، أو أنّه دين ودولة.

ثالثاً: كيف عولجت مسألة «هل الإسلام دين ودولة أم الإسلام دين وحسب»؟

• الرأي الأوّل:

هو الرأي القائل إنّ الإسلام دين ودولة:

يرى أكثرية الفقهاء أنّ الإسلام ليس ديناً وحسب، وإنّما هو دين ودولة وأنّ إقامة دولة إسلاميّة هي من طبيعة الإسلام وذلك استناداً إلى النصوص الصريحة التي توجب إقامة الحكم بما أنزل الله، فضلاً عن أنّ كلّ أمر في القرآن أو السنّة يوجب تنفيذه قيام حكم إسلاميّ ودولة إسلاميّة لأنّ تنفيذه كما يجب غير مأمونٍ إلّا في ظلّ حكم إسلاميّ ودولة إسلاميّة تقوم على مبادئ الإسلام وأوامر الله. ويتساءل هؤلاء الفقهاء كيف يمكن أن يقوم الإسلام على وجهه الصحيح في ظلّ دولة غير إسلاميّة لا تهتمّ بتنفيذ هذه المبادئ الإسلاميّة؟

فإذا استعرضنا ما جاء به الإسلام نرى أنّه لا يدخل تنفيذه في اختصاص الأفراد، وإنّما هو من اختصاص الحكومات، ما يحمل على القول إنّ الإسلام هو دين ودولة. وطالما أنّ الإسلام قد أتى بتحريم كثير من الأفعال ونهى عن إتيانها لأنّ إتيانها يعاقب عليه بنصوص واضحة وصريحة، وأنّ تحريم الأفعال واعتبارها جرائم وفرض العقوبات عليها، إنّما هو من مسائل الحكم ومن خصائص الأفعال التي تقوم بها الدولة.

فالإسلام لا يفرّق بين الدين والدولة، بل مزج الدين والدولة، ومزج الدولة بالدين. فالدولة المثاليّة في الإسلام هي الدولة التي تقيم أمور الدنيا بأمر الدين الذي يفرض إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والبغي، كما أنّ الدين هو الذي يؤمّن صلاح الدولة المرتكزة على مبادئ هذا الدين الإسلامي، وراعية لتطبيق هذه المبادئ.

فإذا استعرضنا الحالة التي بُني عليها الإسلام تبين لنا أنّ هذا الإسلام ليس ديناً فقط له عقائده المعروفة، بل هو دين ودولة معاً، وهو يوجب إقامة رئيس للدولة يكون حاكماً لها، ويجري في حكمه وتديره سياسته لأمر الدولة على ما جاء به القرآن والسنة النبويّة من مبادئ وأصول. وهذه الحقيقة قد اعترف بها بعد بحث طويل عميق كثير من الغربيين والمستشرقين.

ويمكن الاكتفاء في هذا المجال بذكر الحقائق التي انتهت إليها هؤلاء المستشرقون، كما جاء في (النظريات السياسيّة الإسلاميّة) (للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس في الصفحتين ٢٤ و ٢٥).

أ- يقول الدكتور «فتزجرالد»: «ليس الإسلام ديناً فحسب، ولكنّه نظام سياسيّ أيضاً. وعلى الرغم من أنّه قد ظهر في العهد الأخير بعض أفراد من المسلمين، ممّن يصفون أنفسهم بأنّهم عصريّون، يحاولون أن يفصلوا بين الناحيتين، فإنّ صرح التفكير الإسلاميّ كلّّه قد بُني على أساس أنّ الجانبين متلازمان لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر».

ب- ويقول الأستاذ الإيطاليّ المعروف «نلينو» C. A. Nollino: «لقد أسّس محمّد في وقت واحد ديناً ودولة، وكانت حدودها متطابقة طول حياته».

ج- ويقول الدكتور «شاخت»: «إنّ الإسلام يعني أكثر من دين، أنّه يمثّل أيضاً نظريّات قانونيّة وسياسيّة، وجملة القول إنّ نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً».

د- ويقول الأستاذ «ستروتمان»: «الإسلام ظاهرة دينية وسياسية؛ إذ إنّ مؤسسه كان نبياً، وكان حاكماً مثالياً خبيراً بأساليب الحكم».

هـ- ثم يقول الأستاذ «ماكدونالد»: «هنا، أي في المدينة - تكوّنت الدولة الإسلامية الأولى، وضعت المبادئ الأساسية للقانون الإسلامي».

و- ويقول «توماس أرنولد»: «كان النبي رئيساً للدين، رئيساً للدولة».

ز- ويقول الأستاذ «جب» - R. Jibb: «عندئذ صار واضحاً أنّ الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية، وإنما يستوجب إقامة مجتمع مستقلّ، له أسلوبه المعين في الحكم، وله قوانينه وأنظمته الخاصة به».

المرتكزات التي يستند إليها أصحاب الرأي القائل إنّ الإسلام دين ودولة:

يرى أصحاب هذا الرأي أنّ الجمع بين مصالح الدنيا والآخرة هو أصل من أصول الإسلام، أو بعبارة أخرى أنّه لا عزلة بين الدين والدنيا، والإسلام لا يوجب على الأفراد حياة تقشّف الزهّاد، وقد وردت في ذلك الكثير من الآيات القرآنية منها الآية الكريمة: ﴿ولا تنسى نصيبك من الدنيا﴾.

وعليه، إذا كان الإسلام لا يُعنى بشؤون الآخرة فقط، وإنما يعنى كذلك بشؤون الدنيا، فإنّه من الطبيعيّ إذاً، أن يعنى بشؤون الدولة إلى جانب عنايته بشؤون الدين، وهذا الإسلام الذي أتى إلى جانب العقيدة الدينية بشريعة، أي بعدّة أحكام قانونية تنظّم شؤون الحياة الدنيا، فإنّه بذلك قد وجب عليه أن يُعنى بإقامة دولة وحكومة موكل إليها تنفيذ تلك الأحكام القانونية، وذلك لكي يحصل الطلاق بين حكم الإسلام وحكم الجاهلية ﴿أفحكم الجاهلية يبغون﴾، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يعقلون.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ هذه الشريعة تتلخّص بقواعد ومبادئ عامّة تصلح لكلّ زمان ومكان. فكيف يستقيم أن يكون الإسلام شريعةً ثمّ لا تكون له حكومة تنفّذ تلك الشريعة وتحمل الراعي والرعيّة على العمل بها؟

هذا ما يكتشفه مفتي المالكيّة بالديار التونسيّة السيّد محمّد الطاهر عاشور الذي يسترسل بالقول إنّهُ ليست الدولة إلّا سلطاناً تُحمى به الشريعة، ومن أجل ذلك، لم يتردّد أهل الحلّ والعقد لدى وفاة النبيّ محمّد من المبادرة إلى إقامة الخلافة وتنصيب أبي بكر الصديق خليفة عن النبيّ محمّد في تدبير أمور الأمّة. إنّ إقامة هذه الخلافة الأولى كان تجاوباً مع غير قليل من الآيات القرآنيّة ذات الدلالة البيّنة على أنّ الإسلام دولة إلى جانب كونه عقيدةً ودينًا. ومن هذه الآيات قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾.

ولا يكتفي أصحاب هذا الرأي بالحجج المستمدّة من الآيات القرآنيّة، بل يرجعون إلى التاريخ ليؤكّدوا صحّة رأيهم. ولقد رأوا أنّه لدى الرجوع إلى التاريخ يجب مستطلع هذا التاريخ أنّ الرسول بعد أن هاجر إلى المدينة، قام فعلاً بتأسيس دولة، فبعد أن كان رسولاً بمكّة، أصبح رئيس دولة في المدينة، ولقد تبعه في ذلك الخلفاء الراشدون. ويثير هؤلاء أنّه إذا كانت الدولة التي أقامها النبيّ في المدينة تتسم بالبساطة، فإنّها أيضاً تتسم بأنّها تستوفي جميع أركان الدولة على النمط الذي كان معروفاً في أركان الدولة في ذلك العصر؛ فالنبيّ محمّد كان الحاكم والقاضي والقائد، ويتولّى مهام السلطة التشريعيّة، وقد وضع هذا القائد الخطوط العريضة للنظام الضرائبيّ يتلاءم ملائمة جيّدة مع ظروف البيئة المتغيّرة.

كما أنّ عدداً كبيراً من الفقهاء قد أجمعوا على وجوب إقامة هذه الدولة الإسلاميّة، ومنهم الفقيه المعروف ابن حزم الأندلسيّ والماورديّ وابن خلدون والجرجانيّ والقوطيّ وغيرهم...

إنّ الخلاصة التي توصّل إليها هؤلاء الفقهاء أنّ الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة تحتوي على دلالة قاطعة بوجوب إقامة الدولة الإسلاميّة وضرورة طاعة رئيسها، وأنّ هذا هو ما أجمعت عليه الأمّة في عصورها وعهودها المختلفة، وأنّ سند هذا الإجماع هو القرآن وسنة رسول الله.

• الرأي الثاني:

الرأي القائل إن الإسلام هو دين وحسب:

إنَّ الشيخ علي عبد الرازق هو رائدٌ من رواد فقهاء المسلمين الذين قالوا إنَّ الإسلام هو دين وحسب، وقد جاء رأيه هذا في كتابه (الإسلام وأصول الحكم) الذي أحدث ضجةً كبيرة أدّت إلى محاكمته وتجريده من ألقابه الشرعيّة.

وإنّا في ما يلي نستعرض أهمّ ما جاء في كتابه:

يقول علي عبد الرازق: «والحقّ أنّ الدين الإسلاميّ بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كلّ ما هيئوا حولها من رغبة ورهبة ومن عزّ وقوّة، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدنيّة، ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة.

وإنّما تلك كلّها خطط سياسيّة صرّف لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها. وإنّما تركها لنا لנرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة.

وهذا الرأي الذي تبين عنه هذه الفقرة فيما يختصّ بوجوب تعيين الحاكم الأعلى للأمة شرعاً نراه واضحاً في كثير من المواضع في كتابه. بل هو موضوع البحث كلّ كما هو ظاهر في هذه الفقرات التي نقتبسها منه وذلك إذ يقول:

لم نجد فيما مرّ بنا من مباحث العلماء الذين زعموا بأنّ إقامة الإمام فرض من حاول أن يقيم الدليل على فرضيّته بأية من كتاب الله الكريم. ولعمري لو كان في الكتاب دليل واحد لما تردّد العلماء في التنويه والإشادة به، ولو كان في الكتاب الكريم ما يشبه أن يكون دليلاً على وجوب الإمامة لوجد من أنصار الخلافة المتكلّفين، وإنّهم لكثُر، من يحاول أن يتخذ من شبه الدليل دليلاً.

ولكنّ المنصفين من العلماء والمتكلفين منهم قد أعجزهم أن يجدوا في كتاب الله تعالى حجّة لرأيهم، فانصرفوا عنه إلى ما رأيت من دعوى الإجماع تارة ومن الالتجاء إلى أقيسة المنطق وأحكام العقل تارة أخرى.

هنالك بعض آيات من القرآن كنّا نحسب من الحقّ علينا أن نبين لك حقيقة معناها حتى لا يخيّل لك أنّها تتصل بشيء من أمر الإمام مثل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وقوله ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾. ولكنّا لم نجد من يزعم أن يجد في شيء من تلك الآيات دليلاً، ولا من يحاول أن يتمسك بها. لذلك لا نريد أن نطيل القول فيها تجنّباً للغو البحث والجهاد مع غير خصم. واعلم على كلّ حال أنّ أولي الأمر قد حملهم المفسّرون في الآية الأولى على أمراء المسلمين في عهد الرسول (صلعم) ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة وأمراء السرايا. وقيل: علماء الشرع، لقوله تعالى ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ وأما أولو الأمر في الآية الثانية فهم كباراء الصحابة البصراء بالأمر أو الذين كانوا يؤمرون منهم. وكيفما يكن الأمر، فالآيتان لا شيء فيهما يصلح دليلاً على الخلافة التي يتكلمون عنها.

وغاية ما قد يمكن إرهاب الآيتين به أن يقال إنّهما تدلّان على أنّ للمسلمين قوماً ترجع إليهم الأمور، وذلك معنى أوسع كثيراً وأعمّ من تلك الخلافة بالمعنى الذي يذكرون، بل ذلك معنى يغاير الآخر ولا يكاد يتصل به.

وليس القرآن وحده هو الذي أهمل تلك الخلافة ولم يتصدّها لها، بل السنّة كالقرآن أيضاً قد تركتها ولم تتعرّض لها. ويدلّك على هذا أنّ العلماء لم يستطيعوا أن يستدلّوا في هذا الباب بشيء من الحديث ولو وجدوا لهم في الحديث دليلاً لقدّموه في الاستدلال على الإجماع، ولما قال صاحب «المواقف»: «إنّ هذا الإجماع ممّا لم ينقل له سند».

ثمّ يقول المؤلّف بعد ذلك ما نصّه: عرفت أنّ الكتاب الكريم قد نزّه عن ذكر الخلافة والإشارة إليها، وأنّ السّنة النبويّة قد أهملتها، وأنّ الإجماع لم ينعقد عليها، أفهل بقي لهم من دليل في الدين غير الكتاب والسّنة والإجماع؟ نعم بقي لهم دليل آخر لا نعرف غيره وهو آخر ما يلجأون إليه، وهو أهون أدلتهم وأضعفها. قالوا: إنّ الخلافة تتوقّف عليها إقامة الشعائر وصلاح الرعيّة.. إلخ.

المعروف الذي ارتضاه علماء السياسة أنّه لا بدّ لاستقامة الأمر في أمة متمدينة، سواء أكانت ذات دين أم لا دين لها، وسواء أكانت مسلمة أم مسيحيّة أم مختلطة الأديان، لا بدّ لأمة منظّمة مهما كان معتقدها ومهما كان جنسها ولونها ولسانها من حكومة تباشر شؤونها وتقوم بضبط الأمر فيها. إنّنا لا نشكّ في أنّ ذلك الرأى في جملته صحيح، وأنّ الناس لا يصلحون فوضى لا سرة لهم.

يمكن حينئذٍ أن يقال بحقّ إنّ المسلمين إذا اعتبرناهم جماعة منفصلين وحدهم كغيرهم من أمم العالم كلّها محتاجون إلى حكومة تضبط أمورهم وترعى شؤونهم.

إن يكن الفقهاء أرادوا بالإمامة والخلافة ذلك الذي يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحاً ما يقولون من أنّ إقامة الشعائر الدينيّة وصلاح الرعيّة يتوقّفان على الخلافة. بمعنى الحكومة في أيّ صورة كانت الحكومة ومن أيّ نوع: مطلقة أو مقيدة، فردية أو جمهوريّة، استبداديّة أو دستوريّة أو شوريّة، ديمقراطيّة أو اشتراكيّة أو بلشفيّة، لا ينتج لهم الدليل أكثر من ذلك.

أمّا إن أرادوا بالخلافة ذلك النوع الخاصّ من الحكم الذي يعرفون فدليلهم أقصر من دعواهم وحجّتهم غير ناهضة.

الواقع المحسوس الذي يؤيّد العقل ويشهد به التاريخ قديماً وحديثاً أنّ شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقّف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسمّيه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقيهم الناس خلفاء. والواقع أيضاً أنّ صلاح المسلمين

في دنياهم لا يتوقّف على شيء من ذلك، فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمر ديننا ولا لأمر دنيانا».

تلك هي النصوص التي رأينا ضرورة نقلها من كتاب الإسلام وأصول الحكم للأستاذ علي عبد الرازق. وهي نصوص تمثّل تماماً الرأي الذي ذهب إليه ودافع عنه في كتابه بكلّ ما استطاع من قوّة. إنّه يرى:

١- أنّ الإسلام لا يفرض أن تقيم الأُمّة إماماً أو رئيساً أعلى يكون حاكماً لها، وإنّ لا دليل مطلقاً على ذلك من الكتاب أو السنّة، كما أنّ الإجماع لم ينعقد عليه، وأنّ غاية ما يمكن أن يؤخذ من الآيتين اللتين ذكرتا لفظ أولي الأمر وهو الدلالة على أنّ للمسلمين قوماً منهم ترجع إليهم الأمور، وهذا معنى يغيّر معنى الخلافة ولا يكاد يتّصل به.

٢- وأنّ إقامة الشعائر الدينيّة والأحكام الشرعيّة وصلاح الرعيّة.. كلّ ذلك لا يتوقّف على وجود الإمامة أو الخلافة، بل يتوقّف على إقامة حكومة مهما يكن وصفها الدستوريّ ومهما يكن نظامها؛ لأنّ الإسلام لم يفرض أمراً معيّناً من هذا أو ذاك.

ولعلّ من أهمّ المواقف التي انتقدت منحى الشيخ علي عبد الرازق الذي أبعد الإسلام عن الدعوة إلى إقامة حكم يراعه ويحميه وينفّذ تعاليمه ويطبّق شريعته، ما صدر عن الشيخ محمّد الخضر حسين في كتابه «نقد كتاب الإسلام وأصول الحكم».

إنّ هذا الكتاب يفنّد أقوال علي عبد الرازق بنداً بنداً ويوضح بعدها عن حقيقة الإسلام وجهل صاحبها بحقيقة الإسلام وتعاليم الإسلام ومبادئ الإسلام ومرامي الإسلام.

ويؤكد الشيخ محمّد الخضر حسين أنّ الإسلام دين ودولة وأنّ الخلافة واجبة الإقامة وأنّ الملك فؤاد أحقّ بهذه الخلافة نظراً إلى ما يتمتّع به من صفات تؤهّله لتولّي

الخلافة، ولما يتمتع به عن غيره في تطبيق دين الإسلام ومن عناية ترفع شأن الإسلام وحماس لحماية الدين من التزعات التي ترمي إلى الإساءة إليه والكيد منه.

ولقد ساند الشيخ محمد رشيد رضا الشيخ محمد الخضر في معارضته الشيخ علي عبد الرازق.

وتجمع إلى جانب الشيخ محمد رشيد رضا عدّة علماء حملوا على الشيخ علي عبد الرازق ووصفوا كتابه بالجهل بأصول الدين الإسلامي.

وقد أسهم الشيخ محمد رشيد رضا في مجلته «المنار» في النشاط المعاكس لكتاب الشيخ عبد الرازق وقد طالب الشيخ محمد رشيد رضا الدعوة إلى إحياء الخلافة والرجوع عن إلغائها، وهاجم أيضاً فصل الدين عن الدولة كما فعل مصطفى أتاتورك عند إلغائه الخلافة في تركيا عام ١٩٢٤، ودعا إلى عقد مؤتمر إسلامي عام لإحياء الخلافة وإعادتها.

ثم أخذ الشيخ محمد رشيد رضا يمهّد ويدعو إلى محاكمة علي عبد الرازق بواسطة هيئة من كبار العلماء وإعلان حكم الإسلام في كتابه حتى لا يقال إن سكوت هيئة العلماء على هذا الكتاب هو إجازة له أو عجز عن الردّ عليه.

وبالفعل، انعقدت محاكمة علي عبد الرازق، وكانت هذه المحاكمة منعقدة بوجود هيئة كبار العلماء لمحاكمة علي عبد الرازق ووجهت إليه سبع تهم، ولقد أخذت الهيئة بهذه التهم وحكمت بإخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء بطرده من منصبه في القضاء الشرعي.

غير أنه من جهة ثانية لاقى كتاب الشيخ علي عبد الرازق تأييداً حاراً من المفكرين الليبراليين والأحرار والدستوريين والمفكرين التقدميين وعلى رأسهم الدكتور محمد حسين هيكل الذي عارض الحملة على كتاب علي عبد الرازق وبني الأستاذ محمد حسين هيكل معارضته من موقف الأشاعرة وسواهم الذين قالوا بعدم الوجوب الشرعي لإقامة الخلافة.

رابعاً: كيف قابل أهل الفكر الإسلامي رأي الشيخ عبد الرازق؟

الحجج التي أدلى بها المعارضون لرأي الشيخ عبد الرازق:

لقد أحدث رأي الشيخ عبد الرازق ضجة في المجتمع الإسلامي وانبرى كثيرون يفندون عدم صحة رأيه.

أولاً: رأي الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين، شيخ الأزهر:

لقد أصدر الشيخ حسين كتاباً عنوانه «نقد كتاب الإمام وأصول الحكم، وخلاصة ما جاء في هذا الكتاب، ما يلي:

أ- بعد أن نقل قول المؤلف بأن العلماء لم يحاولوا إقامة دليل من الكتاب أو السنة على فرضية الإمامة قال:

«استدلّ بعض أهل العلم على الإمامة بقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾. وقد نقل المؤلف نفسه الاستدلال بهذه الآية عن ابن حزم وأوردها سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد فقال: وقد يتمسك بمثل قوله تعالى: ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ وقوله (صلعم) من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية. فإن وجوب الطاعة والمعرفة يقتضي وجوب الحصول.

وقال صاحب «مطالع الأنظار» بعد أن قرّر الدليل النظري على وجوب الإمامة: قيل صغرى هذا الدليل عقلية من باب الحسن والقبح، وكبراه أوضح عقلاً من الصغرى والأولى أن يعتمد فيه على قوله تعالى ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾.

وهذه النصوص تريك قيمة قول المؤلف: «لم نجد من حاول أن يقيم الدليل على فرضيته بآية من كتاب الله الكريم».

ب- وبعد أن نقل المؤلف (الأستاذ علي عبد الرازق) بأن العلماء لما أعجزهم الاستدلال بالقرآن لجأوا إلى دعوى الإجماع حيناً والمنطق والعقل حيناً آخر، وناقش

هذا بقوله: «سمى المؤلف طريق الاستدلال الذي نحاه الأستاذ محمد بخيت ومن تقدّمه من علماء الكلام قياساً منطقياً وحكماً عقلياً، وهذا ما يخيّل إلى القارئ أنّ هذا الضرب خارج عن الأدلّة الشرعيّة. والتحقيق أنّه راجع إلى الأدلّة السمعيّة، ويشهد بهذا قوله: إنّ نصب الإمام عندنا واجب سمعاً لوجهين: الوجه الأوّل الإجماع، والثاني هذا الدليل الذي اختار المؤلف أن يسميه حكماً عقلياً. وإن شئت بيان ما صرف عنه المؤلف عبارته من أنّ ذلك الاستدلال قائم على نظر شرعيّ فأليك البيان: يعتمد استنباط الأحكام على أمرين: أحدهما يتعلّق بالأدلّة السمعيّة التي يقع منها الاستنباط، وثانيهما يرجع إلى وجوه الدلالات المعتد بها في الاستعمال.

أمّا الأدلّة السمعيّة فهي الكتاب والسنة والإجماع. وأمّا وجوه الدلالات فدلالة بالمنطوق ودلالة بالمفهوم ودلالة بالمعقول. ويندرج في دلالة المعقول ما يسمّونه بالقياس. فانحصرت الأدلّة الشرعيّة العالية في الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

فالذين يستدلّون على وجوب نصب الإمام بأنّ ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحقّ جامع ولا يزعهم عن الباطل وازع يفضي إلى تبدّد الجماعة وإضاعة الدين وانتهاك حرمة الأموال والنفوس والأعراض، إنّما يطبّقون قاعدة شرعيّة، وهي قاعدة: «الضرر يزال» أو قاعدة: «ما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا به وكان مقدوراً فهو واجب».

ج- وبعد أن نقل عبارة المؤلف بأنّ غاية ما يمكن إرهاب الآيتين به إلخ...، ناقش ذلك بقوله: «عبّر بالإرهاب ليخيّل إليك أنّ حمل أولى الأمر في الآيتين على قوم ترجع إليهم الأمور هو من باب صرف اللفظ إلى ما فيه عسر وتكلف. ولندع مناقشته في آية: ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم جانباً. فإنّ الصواب ما قاله المحقّقون من أن المراد بها كبار الصحابة البصراء في الأمور. ونأخذ بأطراف الحديث معه في آية ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ فنقول: إنّ حمل الآية على الأمر راجح من وجوه:

إحداها: سبب التزول؛ ففي صحيح الإمام البخاري رواية عن ابن عباس أن ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه النبيّ (صلعم) في سرية.

ثانيها: ورودها بعد آية ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ قال ابن عيينة: سألت زيد بن أسلم عن قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ ولم يكن أحد بالمدينة يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال: اقرأ ما قبلها تعرف، فقرأت ﴿إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ فقال: هذه في الولاية.

ثالثها: تعقيبها بقوله تعالى ﴿فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله﴾ فإن الخطاب للمؤمنين بعامة ومن بينهم أهل الحلّ والعقد من العلماء. وشأن عامة المؤمنين أن ينازعوا أولي الأمر في بعض تصرفاتهم، وليس لهم أن ينازعوا العلماء فيما يصدرونه من الفتاوى، إذ يراد بهم العلماء المجتهدون، ومن أين لغيرهم من عامة الأمة أن ينازعهم في تقرير حكم؟

وإذا ترجّح حمل الآية على الأمراء لم تكن دلالتها على أن للمسلمين قوماً ترجع إليهم الأمور، ما يستحقّ أن يسمّى إرهاباً.

وقول المؤلف: «وذلك معنى أوسع كثيراً وأعمّ من تلك الخلافة» مما نتلقاه بتسليم، ولا يفوت الآية مع هذا أن تبعث من ناحية عمومها ما يشدّ ركن الإمارة العامة ويعزّز شواهداها على الوجه الذي سنقصّ عليك تحريره عندما يقتضيه الحال.

وأما قوله «بل ذلك معنى يغاير الآخر ولا يكاد يتصل به» فمن الكلم المبهم الذي لا ينطق به الباحث عن الحق دون أن ينفخ فيه روحاً من الشرح والبيان، اللهم

إلا أن ينوي محاربة الخلافة ولو بهمزات التشكيك فيما يعده الناس من مؤيّدات سلطاتها.

د- ثمّ أخذ الشيخ الخضر في مناقشة المؤلّف في قوله: «ولو وجدوا لهم في الحديث دليلاً لقدّموه في الاستدلال على الإجماع» فقال: «لما انتقل مبحث الخلافة إلى علم الكلام ودارت المناظرة فيها مع طائفة ألقت عليها شيئاً من صبغة العقائد رأى أهل العلم أنّ هذه الطائفة لا يكفّ بأسها ويسدّ عليها طرق المشاغبة إلاّ الأدلّة الحاسمة؛ ولهذا وقفت عنايتهم على الاحتجاج بالإجماع والقواعد النظرية الشرعية لكونها من قبيل ما يفيد العلم.

ومن لم يستند من علماء الكلام في هذا المبحث إلى الحديث فلائّه اكتفى بذنك الدليلين، أو لأنّ أخبار الآحاد في نفسها لا تتجاوز مراتب الظنون، ولا يكبر على ذوي الأهواء الغالبة أن ينسلخوا منها ويخترعوا منفذاً للطعن في صحتها أو صرفها عن وجه دلالتها».

هـ- وبعد ذلك أخذ في الردّ على قول المؤلّف بأنّه لا دليل على فرضيّة الخلافة من الكتاب أو السنّة أو الإجماع، فهل بقي دليل آخر يدلّ عليها إلى آخر ما جاء ص ٣٣ فقال: قبل أن نأخذ في مناقشة هذه المزاعم نذكر القارئ بأمر تناولنا البحث فيه آنفاً، وهو أنّ بحث الخلافة يرجع إلى النظر في حكم عمليّ لا في عقيدة من عقائد الدين، ومما يترتّب في الفرق بين الأحكام العملية والعقائد أنّ الأحكام العملية يكتفى فيها بالأدلّة المفيدة ظناً راجحاً، وأمّا العقائد فإنّها لا تقوم إلاّ على براهين قاطعة...

فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم يرد به قرآن يتلى؛ إذ ليست الخلافة شيئاً زائداً على إمارة عامّة تحرس شعائر الدين وتسوس الناس على طريق العدل، ولم يكن وجه المصلحة من إقامة هذه الإمارة بالأمر الخفيّ الذي يحتاج إلى أن يأتي به قرآن صريح.

ولكن وراء ذلك أشياء أخرى قد تتنازع فيها الأهواء أو تختلف فيها الآراء، كطاعة السلطان العادل، أو اشتراط أن يكون زمام الحكم في يد مسلم، فأرشد القرآن إلى الأولى منطقاً وإلى الثانية مفهوماً بقوله {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم}.

وقد نبهنا فيما سلف على أنّ النظر في وجه الأمر بإطاعة أولي الأمر يقتضي وجوب إقامتهم.

فالقرآن لم يصرّح بحكم الإمارة العامة اكتفاء بما بثّه في تعاليمه من الأصول التي تبيّنّها السّنّة ويرجع فيها الراسخون في العلم عند الحاجة إلى الاستنباط؛ ولأنّ في الأمر بإطاعة أولي الأمر عبرة لأولي الألباب، فقول المؤلف: إنّ القرآن قد تترّه عن ذكر الخلافة والإشارة إليها كلمة لا تليق بأدب عالم شرعيّ، ولكن الهوى كالزجاجة الملوّنة بسواد، تضعها على بصرك فتريك الأشياء بعد أن تجري عليها صبغة من لونها البهيم: «وإذا صار الهوى بعض مقدّمات الدليل لم ينتج إلّا ما فيه من أتباع الهوى». وأمّا السّنّة فقد وردت أحاديث صحيحة ذكر فيها الخليفة والإمام والبيعة والأمير، وقد جاءت هذه الأحاديث في أغراض متعدّدة ومعانٍ مختلفة.

فمنها ما جاء في بيان أنّ الإمام مسؤول عمّا يفرط في حقّ الرعيّة كقوله عليه الصلاة والسلام: كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيّته. فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيّته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيّته. ومنها ما جاء في الأمر بملازمة الإمام وعدم الخروج عليه كحديث: «تلزّم جماعة المسلمين وإمامهم» ومنها ما ورد في بيان حكم من حاول الخروج عليه كحديث «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشقّ عصاكم أو يفرّق جماعتكم فاقتلوه» وحديث: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما» وحديث: «من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإنّ جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر». ومنها ما جاء في مساق الأخبار عن وجود الخلفاء، وقرن بتلك الأخبار الأمر بالوفاء

ببيعة الأوّل كحديث «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلّما هلك نبيّ خلفه نبيّ، وإنّه لا نبيّ بعدي، وستكون خلفاء فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «فمبايعة الأوّل فالأوّل». ومنها ما ورد مورد الإنكار والوعيد عن نكت اليد من طاعة الإمام وأن يموت المسلم وليس في عنقه بيعة. فحديث: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهليّة».

وهذا الحديث وإن لم يرد فيه ذكر الإمام والخليفة فإن الأحاديث السابقة تفسّره. ومنها ما ورد في وصف خيار الأئمة وشرارهم كحديث «خيار أئمتكم الذين تحبّوهم ويحبّونكم، ويصلّون عليكم وتصلّون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم».

ومنها ما ذكر فيه الخليفة بجانب النبيّ وأخبر فيه بما يكون له من بطانيّ الخير والشرّ. كحديث «ما بعث الله من نبيّ ولا استخلف من خليفة إلّا كانت له بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتحضّنه عليه، وبطانة تأمره بالشرّ وتحضّنه عليه. فالمعصوم من عصم الله».

ومنها ما جاء لبيان منزلة الإمام العادل وفضله، كحديث: «سبعة يظّلهم الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه: وصدرها بالإمام العادل فقال: «إمام عادل وحديث» إنّما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به فإن أمر بتقوى الله عزّ وجلّ وعدل كان له بذلك أجر وإن يأمر بغيره كان عليه منه».

فهذه الأحاديث الواردة في أغراض شتى وأسانيد مختلفة، وكلّها تدور حول الإمام فتبيّن مسؤوليّته وتأمّر بالفداء ببيعته وإطاعته وملازمته وقتل من يحاول الخروج عليه، وتصف الأئمة وتفرّق بين خيارهم وشرارهم. هذه الأحاديث إذا وقعت في يد مجتهد يتبسّر في حكمة أمرها ونهيها ووصفها لا يتردّد في أن نصب الإمام أمر حتم وشرع قائم، ولا يصحّ أن يكون هذا الحقّ إلّا من قبيل الواجب.

فقول المؤلف: إنّ السنّة النبويّة أهملت الخلافة جرأة يلبسها من خرج ليقطع الطريق في وجه الحقائق حتى تدرج عليه الآراء الفجّة والأوضاع التي لم تنزل في طور التجربة والاختبار.

وأما الإجماع فقد أريناك وجه حجّيته فيما سبق، وبينّا لك أنّه دليل قاطع؛ لأنّ شواهد عدّة في دلائل الشريعة جاءت في موارد شتى من الكتاب والسنّة. وهذه الشواهد إن كان كلّ واحد منها يفيد ظناً راجحاً فإنّ مجموعها يفيد علماً راسخاً. ونظيره التواتر في إفادة القطع، وهو مؤلف من أخبار لا يفيد كلّ واحد منها بانفراده شيئاً يتعدّى مراتب الظنون.

وتقرير الإجماع في قضية الخلافة الذي لا يزال علماء الإسلام يلهجون به جيلاً بعد جيل أنّ الصحابة رضي الله عنهم عقب انتقال صاحب الرسالة صلوات الله عليه وسلامه إلى الرفيق الأعلى وقبل مواراة جثته الشريفة في قبره الكريم بادروا إلى الائتثار بتعيين إمام، ولم يجز بينهم خلاف في حكم إقامته، وإنّما تنازعوا في مبدأ المفاوضة شيئاً قليلاً في اختيار الشخص الكافي لهذا المنصب، ثمّ تضافروا على مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومن تخلف عن المبايعة لم يذهب إلى الخلاف في وجوب نصب إمام، وإنّما هي الموحدة لعدم إثارة بالإمارة أو لإنجاز المبايعة دون حضوره وقبل أخذ رأيه في جملة المؤتمرين. وكذلك كان شأنهم في الاهتمام بأمر الخلافة لعهد سائر الخلفاء الراشدين ومن بعدهم. ومن يتخلف عن بيعة خليفة فلعذر يرجع إلى عدم وفاقه على بيعة الشخص المعين، ولم ينقل عن أحد أنّه توقّف في وجوب نصب الأمير العامّ أو قال «ليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمر ديننا ولا لأمر دنيانا» مع أنّ المحدثين والمؤرّخين ينقلون ما يدور في المحاوراة بين أهل الحلّ والعقد، وما يقع من وفاق وما يصدر عنهم من أقوال وآراء ليس لها أهميّة إزاء القول بعدم وجوب نصب الإمام لو خطر على قلب رجل منهم. ومن الباطل أن يقال: إنّما سكتوا عن إبداء رأيهم في

وجوب الخلافة رهبة من القوّة المسلّحة، فإنّ العصر الذي صدع فيه عبد الرحمن الأصمّ ونجدة بن عامر بعدم وجوب نصب الإمام لم تكن حرّية الرأي ولا سعة صدر السياسة فيه بأحسن حالاً من العهد الذي يقوم فيه الرجل ويجابه الخليفة بقوله: «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيفونا».

وأخيراً يصل إلى مناقشة المؤلّف فيما ذكره من أنّ الدليل الذي بقي لأنصار الخلافة هو أنّه يتوقّف عليها إقامة الشعائر الدينيّة وصلاح الرعيّة، وهو أهون أدلّتهم وأضعفها، فيقول: الدليل المشار إليه يرجع إلى قاعدة قائمة على رعاية المصالح وهي قاعدة قطعّيّة لأنّها منتزعة من أصول وأحكام مبثوثة في الكتاب والسنة، وقد أقامه العلماء في مناظرة النفر الذي خالفوا في نصب الإمام ذاهبين إلى أنّه لا يجب إقامة حكومة.

ولا شكّ في أنّ هذا الدليل ينسف مذهبهم نسفاً، ولو خالف في شكل الحكومة مخالف لأفصح عن رأيه، ولكان لأهل العلم معه موقف غير الموقف الذي نراه في علم الكلام. فالدليل بالنظر إلى مذهب الخصم الذي كانوا يجادلونه به حجّة ساطعة وليس بالدليل الهين ولا الضعيف. ولكنّ المؤلّف لا يضبط وجه البحث، ولا يحد موضوعه حدّاً بيّناً، فيقع فيما لا يقع فيه الكرام الكاتبون.

ثانياً: أ- رأي الإمام جمال الدين الأفغانيّ وتلميذه الإمام محمّد عبده.

في نهاية القرن التاسع عشر ميلاديّة، ظهر مصلحون إسلاميون هالهم انخراط المسلمين وتحلّفهم عبر ما شاع بينهم من فهم ملتبس وخاطئ للإسلام، وذلك بعد أن جرّدوا الدين من معانيه الاجتماعيّة والسياسيّة وتحول إلى ممارسات وطقوس منفصلة عن الحياة.

وعلى رأس هؤلاء المصلحين جمال الدين الأفغانيّ وتلميذه محمّد عبده ومحمّد رشيد رضا.

هؤلاء أسّسوا جريدة العروة الوثقى في باريس، وقد كان هؤلاء المصلحون يعكسون في هذه الجريدة ما يؤلمهم، وما شاب الإسلام من طقوس وممارسات فرّغت هذا الدين من محتواه الاجتماعيّ وأبعدته عن واقع الناس وهمومهم وأحلامهم وآمالهم. وكانت نتائج هذا العلم أن طلع هؤلاء المصلحون على المسلمين بتفسير جديد لوظيفة الدين في الحياة ينبع من روح القرآن والسنة الشريفة.

هذه الوظيفة التي عمادها الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحقّ والانتصار للمظلوم والدعوة إلى مجاهدة أعداء الحقّ ومواجهة أعداء الشعوب الإسلامية المتلبّسين بلباس الدين بعد أن حوّروا غاية الشريعة وأهدافه الأصيلة بغية تحقيق المنافع الشخصية واعتلاء سدة الحكم بدلاً من أن يستفيدوا من سيرة الدين لتحقيق العدالة والخير.

ولقد راح جمال الدين الأفغانيّ يهاجم الطواغيت المتحرّجين والتابعين المأجورين وحملهم وزر ما أصاب الأمة الإسلامية من تخلف وغرور وفساد، وردّ ما أصاب زعماء الدين من هذه الآفات والرزائل إلى فهمهم الخاطئ للإسلام.

إنّ هذا التملل من هؤلاء الحكّام الفاسدين تحوّل إلى المطالبة بدولة أو بدول إسلامية تطبّق أحكام الدين الإسلاميّ الحنيف من أجل سعادة البشرية.

إلاّ أنّه مع الأسف الشديد، فإنّ بعض هؤلاء الروّاد اتّخذ منهجاً متغيّراً مع مناهج العمل السليم، الأمر الذي حمل جمال الدين الأفغانيّ أن يسلك مسلك المنهج الاستمراريّ في العمل، وليس إلى مشروع التغيير فيما خصّ الأمة والناس.

إنّ هذا الإحباط الذي أصاب جمال الدين الأفغانيّ أصاب أيضاً تلميذه الشيخ محمّد عبّاد ورشيد محمّد رضا، ما حملهما أن يقرّرا الابتعاد عن النشاط العلميّ وعدم الدخول في دهاليز السياسة ودنيا الحكّام.

ب- رأي الإمام محمد عبدو

لقد كان محمد عبدو صاحب منهج في الدعوة إلى الإصلاح الديني والاجتماعي وصاحب فكر خصب ومتعدد الجوانب يستحقّ الدرس والتحليل.

ولقد تأثر بدعوته هذه عدد كبير من علماء الدين فألفوا بذلك امتداداً متطوراً في الإصلاح الديني تطويراً وتفصيلاً وبلورة.

ولقد تقفّى أثره الأستاذ علي عبد الرازق والأستاذ قاسم بك أمين وجاءت كتاباتهم تحذو حذو أفكار الإمام من حيث التوافق أو الائتلاف مع الإسلام كدين.

ولقد نشرت جريدة السياسة المصرية بتاريخ ٦ يوليو ١٩٢٥ رأي الشيخ محمد عبدو حول الخلافة والسلطة الدينيّة، جاء فيه ما يلي:

١- ففيما يتعلّق بمعدنيّة السلطة في الإسلام، اقتبست الجريدة من كلمات الأستاذ الإمام قوله: «فالأمة أو نائب الأمة هو الذي ينصبه (أي الخليفة)، والأمة هي صاحبة الحقّ في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدنيّ من جميع الوجوه».

«ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسمّيه الإفرنج «تيوكراتيك» أي سلطان إلهي، فإنّ ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقّي الشريعة عن الله، وله حقّ الأثرة والتشريع، وله في رقاب الناس حقّ الطاعة، لا بالبيعة وما تقتضيه من العدل وحماية الحوزة، بل بمقتضى حقّ الإيمان».

٢- وفيما يتعلّق بإنكار الإسلام للسلطة الدينيّة، اقتبست (السياسة) من كلمات الأستاذ الإمام قوله:

«علمت أن ليس في الإسلام سلطة دينيّة سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشرّ، وهي سلطة خوّها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خوّها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم».

«وليس يجب على المسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقّى أصول ما يعمل به من أحد إلاّ عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لكلّ مسلم أن يفهم عن الله وعن رسوله من كلام، دون توسيط أحد من سلف أو خلف، وإنّما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهّله لفهم، كقواعد اللغة العربيّة وآدابها وأساليبها، وأحوال العرب، وخصوصاً في زمان البعثة، وما كان الناس عليه زمن النبيّ محمّد، وما وقع من الحوادث وقت نزول الوحي».

وشيء من الناسخ والمنسوخ من الآثار، فإن لم تسمح حاله بالوصول إلى ما يعده لفهم الصواب من السنة والكتاب، فليس عليه إلاّ أن يسأل العارفين بمهما، وله، بل عليه أن يطالب المجيب بالدليل على ما يجيب به، سواء كان السؤال في أمر الاعتقاد أو في حكم عمل من الأعمال، فليس في الإسلام ما يسمّى عند قوم بالسلطة الدينيّة بوجه من الوجوه».

وفيما يتعلّق بترك الإسلام الحرّيّة للناس في اختيار أشكال الحكومات ومؤسسات السلطة، كي تتفق مع مصالحهم، وتتطوّر بتطوّر هذه المصالح، اقتبست السياسة. من كلمات الأستاذ الإمام قوله:

«... فوضح من كلّ هذا أن تصرف الواحد في الكلّ ممنوع شرعاً، وأنّ الرعيّة يجب عليها أن تجعل الحاكم والمحكوم بحيث لا يخرجان عن حدّ الشريعة الحقة، وأنّ الولاة يجب عليهم استشارة ذوي الرأي في مصالح البلاد ومنافع العباد، وأنّ الشورى من الأمور الشرعيّة واجبة، فمن رامها فقد رام أمراً شرعياً قضت به الشريعة وحتمته على الحاكم والمحكوم جميعاً، بحيث لو منعناه لاكتسبنا بذلك إنمّا مبيناً، ومعلوم أنّ الشرع لم يجعّ ببيان كيفيّة مخصوصة لمناصحة الحكام ولا طريقة معروفة الشورى عليهم، ما لم يمنع كيفية من كفيّاتها الموجبة لبلوغ المراد منها. فالشورى واجب شرعيّ، وكيفيّة إجرائها غير محصورة في طريق معين. فاختيار الطريق المعين باقٍ على الأصل من الإباحة والجواز كما هو القاعدة في كل ما لم يرد نصّ بنفيه أو إثباته».

غير أنا إذا نظرنا إلى الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو: «كان النبي - عليه الصلاة والسلام - يحبّ موافقة أهل الكتاب في ما لم يؤمر فيه، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم وكان المشركون يفرّقون، فسدل النبي ناصيته ثم فرّق بعد» ندب لنا أن نوافق في كيفة الشورى ومناصحة أولياء الأمر الأمم التي أخذت هذا الواجب عنا وأنشأت له نظاماً مخصوصاً، متى رأينا في الموافقة نفعاً ووجدنا منها فائدة تعود على الأمة والدين، وإلا اخترنا من الكيفيات والهيئات ما يلائم مصالحنا ويثبت بيننا قواعد العدل وأركانه، بل وجب علينا إذا رأينا شكلاً من الأشكال مجلبة للعدل أن نتّخذة ولا نعدل عنه إلى غيره.

كيف وقد قال ابن قيم الجوزية ما معناه: «إنّ إمارات العدل إذا ظهرت بأيّ طريق كان، فذاك شرع الله ودينه، والله تعالى أحكم من أن يخصّ طرق العدل بشيء ثمّ ينفي ما هو أظهر منه وأبين».

وفيما يتعلّق بطبيعة الجهاد وأهدافه، وكيف أنّها سياسيّة وليست بدينيّة، اقتبست (السياسة) من كلمات الأستاذ الإمام قوله:

« نعم... سمع بحروب تعرف بحروب الخوارج، كما وقع من القرامطة وغيرهم. وهذه الحروب لم يكن مثيرها الخلاف في العقائد، وإنّما أشعلتها الآراء السياسيّة في طريقة حكم الأمّة، ولم يقتتل هؤلاء مع الخلفاء لأجل أن ينصروا عقيدة، ولكن لأجل أن يغيّروا شكل حكومة. وما كان من حرب الأمويين والهاشميين فهو حرب على الخلافة، وهي بالسياسة أشبه، بل هي أصل السياسة».

وفيما يتعلّق بتميّز الإسلام بالتسامح، وسعة صدر عقيدته للاجتهد والمجتهدين، اقتبست (السياسة) من كتابات الأستاذ الإمام قوله:

« ... فهلاًّ ذهبت من هذين الأصلين إلى ما اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم، وهو: إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل

الإيمان من وجه واحد حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر. فهل رأيت تسامحاً مع أقوال الفلاسفة والحكماء أوسع من هذا؟ وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه؟ وجميع هذه النصوص التي اقتبستها (السياسة) قاطعة الدلالة على أن رأي عليّ عبد الرازق، وبالذات فيما يتعلّق بهذه النقاط، امتداد متطوّر لفكر الأستاذ الإمام.

ثالثاً: رأي الإمام محمد شمس الدين من أن الإسلام دين ودولة

ينقل الدكتور فرح موسى في كتابه «الدين والدولة» عن الإمام محمد شمس الدين أن الإمام قد أثبت أن تشريع الدولة والنظام والحكومة، ليس جزءاً من التشريع الإسلاميّ انضمّ إلى أجزاء أخرى، وإنّما هو، بالإضافة إلى ذلك، نتيجة طبيعيّة وضروريّة للعقيدة والشرعية. إنّه ينبثق من طبيعة تكون العقليّة والشرعية، إنّه التعبير الطبيعيّ عن الشرعية، ولو ألغيناه، أو تجاهلناه، للزم أن نلغي، أو نتجاهل، جانباً كبيراً من الشرعية الإسلاميّة.

ومن أجل بيان هذه الحقيقة، يستعرض الإمام شمس الدين في كتابه «في الاجتماع السياسيّ» جملة من الآيات القرآنيّة والأحاديث الشريفة التي يستفاد منها التعبير عن كون الدولة والنظام والحكومة، ظاهرة متجلّية في التشريع الإسلاميّ.

وهكذا، فإنّ فكرة الدولة في الإسلام لم تكن غريبة، بل كانت ظاهرة مألوفة في النظريّة والتطبيق، وكما يقول شمس الدين: «فلم يرد في السنة - فيما نعلم - سؤال من المسلمين للنبيّ (صلعم) عن أصل فكرة الدولة والحكومة، مع أن هذا الموضوع من أعظم الأمور التي تكتنف حياة الإنسان والمجتمع من جميع وجوهها... ولا تفسير لذلك إلّا كونهم يعون ضرورتها وبديهيّتها من إدراكهم لطبيعة كونهم مجتمعاً سياسياً لا بدّ له بحكم الفطرة من دولة وحكومة، ولأنّهم عرفوا شرعيّتها من طبيعة الشرعية الإسلاميّة، ومن ممارسة النبيّ لشؤون الحكم».

من هنا، نرى أنّ الذين زعموا أنّ الإسلام لا يشتمل على نظرية دولة، وأنّ النبيّ لم يكن قائداً سياسياً، ولا رجل دولة، وأنّه لم يكن أكثر من صاحب دعوة دينية، - كما هو مضمون نظرية علي عبد الرازق -، فإنّهم يجهلون بالتأكيد ماهية قوانين الإسلام وأحكامها، فضلاً عن تاريخ الدعوة الإسلامية وما رافقها من تطبيقات وسياسات عملانية في حياة الرسول.

إنّ الرسالة الإسلامية سبقت إقامة الدولة. وكان من نتائج التزام الأمة بالإسلام عقيدة وشرعية، تحوّل الدولة من دولة الفطرة والضرورة إلى دولة الرسالة الهادفة. وقد تمّ ذلك من خلال الالتزام بالتشريع الإلهيّ نظرياً وعملياً، ما أدّى إلى أن تكون الدولة نتيجة حتمية لكون الأمة مسلمة وملتزمة بالشرعية.

في ضوء ما تقدّم: يمكن القول إنّ ما يثار حول الدولة، وما إذا كانت من مقتضيات الدين أو لا، وما إذا كان الإسلام ديناً ودولة، أو مجرد دعوة دينية خالصة؟ لا جدوى منه، فيما لو علمنا أنّ التزام المسلم بالإسلام، عقيدة وشرعية، وقيامه بالواجبات والتكاليف، يحتم عليه إيجاد السلطة الآمرة التي تساعد على تحقيق أهدافه وتنظيم مجتمعه.

مما تقدّم، نستطيع القول: إنّ لا توجد ثنائية بين الدين والدولة عند شمس الدين. والتساؤل عمّا إذا كانت الدولة من مقتضيات الدين، يمكن أن يجاب عنه من خلال فهم عامّ لمفردات العقيدة الإسلامية، ومجالات الشريعة الإسلامية، فيأتي الحديث عن الدولة في الإسلام حديثاً عن الدين باعتباره كلاً شاملاً ومن ضمنه الدولة؛ بحيث يفهم من الدين لا خصوص المعنى، وإنّما المعنى العامّ الذي يحول دون الفصل بين قضايا العقيدة والشرعية والنظام.

رابعاً: رأي الأستاذ عبد القادر عودة

يرى عبد القادر عودة في كتابه «الإسلام وأوضاعنا السياسيّة» أنّ الإسلام هو

دين ودولة. فالإسلام دين ارتضاه الله تعالى للبشريّة حتى تسعد في حياتها وآخرتها، ومن أجل بلوغ البشريّة هذين الغرضين جاء الإسلام عقيدة ونظاماً. وكونه عقيدة ونظاماً يفرض أن يكون حكماً لأنّ قيام العقيدة يقتضي قيادة النظام الذي يوكل إليه خدمة هذه العقيدة. وعليه، لا يمكن أن يقوم النظام الإسلاميّ إلّا في ظلّ حكم إسلاميّ يماشى النظام الإسلاميّ، وإنّ أي حكم غير إسلاميّ لا بدّ من أن يؤدّي إلى تعطيل النظام الإسلاميّ.

انطلاقاً من هذا التسليم بطبيعة الإسلام تولّد تسليم آخر بأنّ الإسلام دين ودولة، فكلّ أمر قرآنيّ أو تقرير سنّي يتطلّب تنفيذه قيام حكم إسلاميّ ودولة إسلاميّة لأنّ تنفيذه حسب الأصول وكما يجب غير مأمون إلّا في ظلّ حكم إسلاميّ خالص ودولة إسلاميّة خالصة تقوم على أمر الله لكي تستطيع أن تقيم الإسلام في حدوده المرسومة، كما أنّ الإسلام لا يمكن أن يقوم على وجهه الصحيح في ظلّ دولة غير إسلاميّة، لا تأبه أن يعطلّ النظام الإسلاميّ الذي لا يستطيع تنفيذه الأفراد لأنّ هذا التنفيذ من اختصاص الحكومات.

فالإسلام الذي يحرم كثيراً من الأفعال ويعتبر ارتكابها جرائم يعاقب عليها بعقوباتٍ فرضها الإسلام كجرمة القتل عمداً التي عقوبتها القصاص وجرمة السرقة التي عقوبتها قطع اليد وغيرها من الجرائم. هذا الإسلام يفرض سلطة تتأكّد من ارتكاب هذه الجرائم وتفرض العقوبة المترتبة على القائم بها وتنفّذ هذه العقوبة.

يضاف إلى ذلك أنّ النصوص الخاصّة بالجرائم التي وردت في القرآن لا يمكن أن تبقى مجرد نصوص دون تطبيق، وأنّ تطبيقها يؤمّن وجود سلطة تتمثّل بالدولة.

كما أنّه لا بدّ من الإشارة إلى التلازم القائم بين الدولة والدين في الإسلام الذي لا يفرّق بين الدين والدولة لأنّه يمزج الدين بالدولة حتى لا يمكنها التفريق في ما بينها وكأنّ الدولة أصبحت في الإسلام هي الدين وأصبح الدين في الإسلام هو الدولة. ذلك

أنَّ الإسلام يقيم شؤون الدنيا كلّها على أساس من الدين ويَتَّخذ من الدين سنداً للدولة ووسيلة لضبط شؤون الحكم. فالدولة المثاليّة في الإسلام هي الدولة التي تقيم أمور الدنيا على هدى الدين، وتوجّه رعاياها إلى أن يمارسوا ما أمر الله وأن يجتنبوا عمّا نهى الله. فهي عمل من مكنّهم الله في الأرض لكي يقيموا الصلاة ويأتوا الزكاة ويأْمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر والبغي.

والخلاصة، حسب هذا المنحى الفكريّ أنّ الدين في الإسلام هو إحدى ركائز الدولة الضروريّة، وأنّ الدولة هي الضرورة الفعّالة من ضرورات الدين بحيث لا يُقام دين بغير الدولة ولا تقام دولة بغير الدين.

والنتيجة التي انتهى إليها السيّد عبد القادر عودة أنّ هنالك نصوصاً كثيرة في القرآن والسنة تكفي للقطع بأنّ الحكم في البلاد الإسلاميّة يجب أن يكون طبقاً للشريعة الإسلاميّة لأنّ أتباع ما أنزل الله يقتضي أن يكون الحكم بما أنزل الله وأن يكون الحكّام قائمين على أمر الله. ذلك إذا استطاع البعض أن يتبعوا أمر الله في ما يتصل بذواتهم وفي ما هو في أيديهم، فما يستطيعون أن يتبعوا أمر الله فيما يتصل بغيرهم وفيما هو بأيدي الغير، وإذا استطاعوا أن يتبعوا أمر الله عند الاتفاق فما يستطيعون أن يتبعوه عند الاختلاف، وإذا استطاعوا أن يتبعوا أمر الله فيما هو للأفراد فكيف يستطيعون أن يتبعوه فيما هو للحكّام إذا لم يكن الحكّام مقيّدين بأتباع ما أنزل الله.

خامساً: رأي الشيخ الطاهر بن عاشور

أمّا الشيخ الطاهر بن عاشور مفتي المذهب المالكيّ بالديار التونسيّة فقد عارض أقوال الشيخ علي عبد الرازق في كتابه:

« نقد علمي الكتاب الإسلام وأصول الحكم » (طبعة القاهرة عام ٩٤٤ هجريّ)

إذ جاء في الصفحة ٢٥ منه ما يلي:

كيف يستقيم أن يكون الإسلام شريعة إلى جانب كونه عقيدة ثم لا تكون له حكومة تنفذ تلك الشريعة وتحمل الراعي والرعيّة على العمل بها؟ فإنه لو ترك الأمر باختيار الناس لأوشك أن لا يعمل بهذه الشريعة إلاّ المؤمنون.

إنّ الدولة ليست إلاّ سلطاناً تحمى به الشريعة، ولأجل ذلك كلّ لم يتردد أهل العقل والحلّ لدى وفاة النبيّ، فبادروا وأقاموا الخليفة عن النبيّ؛ إذ بايع المهاجرون أهل المدينة أبا بكر الصديق خليفة للنبيّ محمّد وإماماً للمسلمين وأوكلوا إليه تدبير شؤون الأمة ورعاية الدين الإسلاميّ ونشره والدفاع عنه وتطبيق أحكامه على المسلمين.

* خلاصة الأدلّة التي أثّرت انتقاداً لكلام الشيخ علي عبد الرزاق.

أولاً: الأدلّة المستمدّة من القرآن الكريم.

إنّ الآيات التي يستند إليها الأستاذ علي عبد الرزاق والتي تبين أنّ النبيّ محمّد لم يُرسل وكيلاً على الناس وأنّ ليس عليه إلاّ البلاغ وأنه قد أرسل مبشّراً ونذيراً وأنه ليس عليهم بمسيطر. إنّ هذه الآيات التي ذكر مضمونها هي آيات قد نزلت بمكّة ومعلوم أنّ العمل على إنشاء دولة لم يكن بمكّة، حيث كان الرسول رسولاً فحسب، ولا يقتصر عمله على مجرّد نشر دعوته، في حين كان إنشاء الدولة النبويّة بالمدينة. كما أنّه من واجب الأستاذ علي عبد الرزاق، إذ يستند إلى تلك الآيات، أن يفسرها على ضوء أسباب نزولها والظروف التي أحاطت بها، ولكونها بمثابة مواساة الرسول وتذكيره ببيان مهمّته في ذلك الحين، وهي مجرّد البلاغ والإنذار.

ثانياً: الأدلّة المستمدّة من الأحاديث النبويّة

أ- أمّا الحديث الذي يستند إليه الشيخ عبد الرزاق، وخلاصته جواب الرسول على الرجل الذي أخذته الرعدة لدى المثل أمامه: «هوّن عليك فإنّي لست بملك ولا جبار». فإنّما يقصد بذلك أنّ الرسول ليس ملكاً ولا جباراً كالملوك والجبّارة الذين

يعرفهم ذلك الرجل ويرهبهم ويخشى سطوتهم وجبروتهم. فالرسول إنّما قصد بذلك تهدئة ذلك الرجل وإزالة الخوف عنه.

ب- وأمّا عن الحديث الذي استند إليه الأستاذ عبد الرازق: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم» فقد ورد في تأبير النخل، إذ أشار الرسول على سائليه بعدم تأبير النخل، فتركوا تأبيره، فترتب على ذلك أن فسد التمر، وعندما ذكروا ذلك للرسول، قال لهم: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم» أي أنّه لم يُرسل لبيّن للناس كيف وفي أيّ وقت يزرعون أو يؤبّرون النخل، لأنّ ذلك من الأمور الدنيويّة التي يعرفها الناس بالتجربة. وأنّ الاستدلال بهذا الحديث لا معنى له إذا كان غايته أنّ الرسول لم تكن له ولاية الحكم.

ج- إنّ ما يذكره الأستاذ عبد الرازق من أنّ الرسول لو شاء أن تنشأ بعده دولة لكان عيناً أحداً يخلفه من بعده، ولا كان يترك أمر تلك الدولة مبهمًا على المسلمين. إنّ الحكمة التي دعت الرسول إلى عدم تعيين من يخلفه إنّما مردها إلى رغبته في أن يفهم المسلمون بأنّ أمر اختيار الخليفة موكول إليهم.

ثالثاً: الدليل العقليّ المستمدّ من وجوب إقامة الحكومة الإسلاميّة الواحدة

خلافاً لما ذكره الأستاذ علي عبد الرازق من أنّه إذا كان معقولاً أن يأخذ العالم كلّه بدين واحدٍ، فليس معقولاً أن تسيطر عليه حكومة واحدة. إنّ فقهاء المسلمين لم ينادوا بسيطرة حكومة واحدة على العالم، لأنّ أحكام الشريعة الإسلاميّة تجري بحسب اختلاف الزمان والمكان، وأنّ القواعد المقرّرة في الشريعة الإسلاميّة كقاعدة «المصالح المرسلّة» وقاعدة «العادة المحكّمة» وقاعدة «سدّ الذرائع» وقاعدة «المشقة تجلب التيسير» وقاعدة «ارتكاب أحفّ الضررين» وقاعدة «الضرر يزال شرعاً».

هذه القواعد تسمح بإقامة الدول الإسلاميّة المنتشرة في العالم والمستندة إلى أحكام الشريعة الإسلاميّة.

* الحجاج التي أدلى بها مؤيدو الشيخ عبد الرزاق:

لقد انتحى منحى الشيخ علي عبد الرزاق عدّة علماء مسلمين في العشر الأخير من القرن العشرين. فظهرت جملة أبحاث ودراسات تدّعي خلوّ الإسلام من نظريّة في الدولة والحكومة.

وعلى رأس هؤلاء العلماء طه حسين وبرهان غليون وعبدالله العروي ورضوان السيّد.

أولاً: فقد أصدرت دار العلم للملايين كتاب طه حسين «الفتنة الكبرى في مجموعة إسلاميات» وأصدرت المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر عام ١٩٩٣ كتاب برهان غليون «الدولة والدين» كما أصدر المركز الثقافي العربيّ في بيروت عام ١٩٩٣ كتاب «مفهوم الدولة» لعبد الله العروي، وأصدر الكتاب العربيّ عام ١٩٩٧ كتاب «الجماعة والمجتمع والدولة» للبحّاث رضوان السيّد. وأبرز ما جاء في هذه الأبحاث والدراسات ما كتبه رضوان السيّد: الدولة كما هو معلوم تقوم في جماعة سياسيّة أو مجتمع سياسيّ. والجدل الدائر منذ الربع الأوّل من القرن العشرين حول علاقة النبوّة بالدولة أو علاقة الدين بالدولة يتركّز حول هذه المسائل بالذات، أي هل أنشأ النبيّ دولة؟ لا خلاف في أنّ النبيّ قد قام بأعمال دنيويّة كثيرة منها ما هو سياسيّ، ومنها ما هو دينيّ خالص. كما أنّنا نستخلص من كتابات رضوان السيّد أنّه لا يكتفي بالتساؤل عمّا ما هو الدينيّ والسياسيّ في أعمال الرسول، بل يجيب باطمئنان تامّ بأنّ الدولة ليست من مقتضيات الدين مع أنّه يسلم ويعترف بأنّ فقهاء المسلمين رأوا أنّ الدولة قامت بمعناها الكامل السياسيّ والإداريّ مع هجرة الرسول إلى المدينة.

لقد ترافق صدور هذه الأبحاث والدراسات بعد بحث علي عبد الرزاق في كتابه الإسلام وأصول الحكم مع إلغاء الخلافة في تركيا في العشرينيّات من القرن العشرين تأثير العلمنة والانبهار بالحضارة الغربيّة وجاء بعض هذه الأبحاث نتيجة لتأويلات

خاططة للنصّ وقراءات غير دقيقة للتجربة الإسلامية الأولى في عهد الرسول والخلفاء الراشدين.

هكذا واجه بعضهم هذه الأبحاث والدراسات وخلصوا إلى أنّ هذه القراءات لا تعبّر عن غير وجهة نظر أصحابها، وأنّها قد تكون جانبت الموضوعيّة حتى إنهم خلصوا إلى القول إنّ هذه الأبحاث نسبت إلى الإسلام ما ليس فيه، وشوّهت الحقائق الراسخة في المعتقد الإسلاميّ وفي الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: الأستاذ خالد محمد خالد

ولقد دافع الأستاذ خالد محمد خالد عن الرأي الذي نشره الشيخ علي عبد الرازق في مؤلّفه «الإسلام وأصول الحكم».

إنّ الأستاذ خالد محمد خالد هو كاتب كبير ومن علماء الأزهر الشريف، ولقد جاءت آراء الأستاذ خالد محمد خالد في كتابه الشهير «ومن هنا نبدأ» الذي صدر عام ١٩٥٠، إذ وردَ في الصفحة ١٥٣ من هذا الكتاب ما يلي:

لقد كان الرسول عليه السلام يحسّ إحساساً واضحاً بمهمّته ويعرفها حقّ المعرفة، وهي أنّه هادٍ وبشير وليس رئيس حكومة. وتأييداً لأقواله يورد الحادثة الآتية:

لقد دخل على الرسول يوماً إعرابيٌّ فحضرتة الرجفة في محضر الرسول وظنّ نفسه في حضرة ملك أو حاكم، فقال له الرسول: «لا تفزع يا أخي فإنّي لست صاحب هيبة الحكّام، إنّما أنا أرسلتُ نبيّاً للعالمين».

كما يذكر الأستاذ محمد خالد أنّه دخل عمر على الرسول ذات يوم فوجده مضطجعاً على حصير قد ترك آثاره في جنبه.

فقال له عمر: «أفلا تتخذ لك فراشاً ليّنًا يا رسول الله؟»

فأجابه الرسول: «مهلاً يا عمر، أنظنّها كسراويّة، إنّها نبوة لا ملك».

كما ورد في الصفحة ١٥٦ من هذا الكتاب ما يلي:

إنّ الدين هو عبارة عن حقائق خالدة لا تتغيّر، بينما الدولة نظم تخضع لعوامل التطوّر والتبدّل الدائم. وإذا كان الرسول قد مارس كثيراً من حقوق السلطة التي يمارسها الحكّام «كالمفاوضة في عقد المعاهدات وتعيين الولاة وقيادة الجيش واستقبال الرسل». وإذا كان قد أقام بعض خلفائه من بعده حكومات واسعة النفوذ، عظيمة السلطان، كان العدل لحمتها وسداها. فإنّ هذا كلّه لا يعني أنّ هناك طرازاً خاصاً من الحكومات يعتبره الدين بعض أركانه، بحيث إذا لم يقم هذا الطراز الخاصّ يكون قد انهدّ من الدين ركن من أركانه الأساسيّة وسقطت فريضة من فرائضه.

ويضيف الأستاذ خالد محمّد خالد في الصفحة ١٥٦ من كتابه:

« من هنا نبدأ» ما يلي:

إنّ الحكومات الدينيّة قد انتعقت على مرّ التاريخ من الموجبات التي تفرضها الشريعة والدين ويتبيّن ذلك بشكل جليّ عندما نستقرئ الوقائع التاريخيّة. فتلك الحكومات التي حكمت باسم الدين وادّعى رجالها أنّهم ينفذون تعاليم الدين قد فشلت في حقائق تاريخيّة متلاحقة وكانت أعمالها مجافية للدين نفسه. ولقد عرّضت هذه المجازفات نقاوة الدين وسلامته إلى المآخذ والانتقادات.

خامساً: مصير نظريّة دولة الإسلام في العصر الحاضر

*** الدعوات إلى حكم إسلاميّ معاصر**

أ- حركة الإمام الخمينيّ:

عرف العصر الحديث حركات ودعوات وانتفاضات إسلاميّة تدعو إلى إقامة دول إسلاميّة يمارس المسلمون في ظلّ حكمها العقيدة الإسلاميّة والنظام الإسلاميّ وتطبّق هذه الحكومات مبادئ الإسلام وتعاليمه.

١. لقد قيّد للإمام الخميني أن يقوِّض حكم الامبراطور الطاغية الباغي ويقيم على أنقاضه حكمًا إسلاميًا انتحائيًا، ففي أواخر القرن الرابع الهجريّ وفق الإمام الخميني في تشكيل دولة تتبع الفقه الشيعي، وقد انتشرت بشكل سرّي الآراء السياسيّة للإمام وشكّلت انتفاضة على النظام الملكيّ ولزوم تأسيس الحكومة الإسلاميّة من خلال دروس الإمام الفقيه وطرحه بقيّة أفكاره في كتب سياسيّة وفي صحيفة النور. ولقد قامت أركان نظريّة الإمام السياسيّة على الوجه الآتي:

أ- يحتاج الإسلام لتطبيق أحكامه إلى تشكيل حكومة إسلاميّة.

ب- إنّ إقامة الحكومة الإسلاميّة وتهيئة أسباب وجودها واستمرارها هما أمران واجبان على الفقهاء العدول وأتباعهم وأنصارهم.

ج- إنّ الحكومة الإسلاميّة تعني ولاية الفقهاء العدول المنصوبين من الشارع المقدّس، أي من الله تعالى، في جميع ما كان للنبيّ والإمام ولاية فيه في ما يرتبط بالحكومة.

د- إنّ الحكومة الإسلاميّة هي من الأحكام الأوّليّة للإسلام ومهمّتها تنفيذ جميع الأحكام الفرعيّة وحفظ النظام باعتباره واجباً شرعيّاً.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ الإمام الخميني هو أوّل فقيه شيعيّ يستخدم كلمة الحكومة الإسلاميّة في كتاب فقهيّ ويؤكد ضرورة إقامتها، بحيث تتقوّل بعد ذلك بحكومة الجمهوريّة الإسلاميّة.

٢. أخذت بعض الدول تنجح إلى اعتماد الإسلام كدين يُرجع إليه في تشريعات هذه الدول وأخذت هذه الدول تُثبت في دساتيرها أنّها دول إسلاميّة ويُسوّح التّشريع فيها من أحكام الإسلام ومبادئه.

فبعد أن تنبّه رجال الفقه والقانون من المسلمين إلى أنّ الحاجة إلى تطبيق أحكام الفقه الإسلاميّ هو بمثابة دعوة الشعوب الإسلاميّة إلى الرجوع إلى الإسلام واعتبار

تشريعه المرجع لكلّ القوانين والنظم xxx. وكان في مقدّمة هؤلاء الدكتور عبد الرازق السنهوريّ والدكتور سعيد مصطفى السعيد اللذين نقتطف من أقوالهما الفقرات الآتية:

أ- الدكتور السنهوريّ: وهذه الشريعة الإسلاميّة لو اعتمدنا أنّها المرجع لكانت في هذا التراث الجليل ما ينفخ روح الاستقلال في فقهنّا وفي شريعتنا، ثمّ لأشرّفنا نطالع العالم بهذا النور الجديد الذي يضيء جانباً من جوانب الثقافة العالميّة في القانون.

ب- الدكتور مصطفى السعيد:

إنّ الشريعة الإسلاميّة التي وسعت العالم الإسلاميّ في أزهى عصوره تجاوزت مع حاجة بلادنا إلى التشريع، فنشأت القوانين التي لا يمكن أن يكون أصلح منها لتكون مصدرًا للمشرّع يأخذ منه أحكام قانون مدنيّ موحد.

٣. لقد أثمرت هذه النداءات فكان دستور اتحاد الجمهوريّة العربيّة أوّل دستور ينصّ على أنّ الشريعة الإسلاميّة هي مصدر أساسيّ للتشريع. وهذا الدستور قد تقفّى أحكام دستور مصر لعام ١٩٢٠ الذي نصّ صراحةً على أنّ الإسلام هو دين الدولة وأنّ التشريع الإسلاميّ هو مصدر الأحكام القانونيّة.

أمّا الدستور الحاليّ لجمهورية مصر العربيّة فقد نصّ على وجوب أن لا تتعارض القوانين مع أحكام الشريعة الإسلاميّة وأعطى لمجلس خاصّ منشأً دستوريّاً حقّ الاعتراض على مشاريع القوانين إذا كانت مخالفة للأحكام الشرعيّة الإسلاميّة، بحيث يستطيع هذا المجلس تعطيل اقتراح هذه القوانين وتعطيل مفاعيلها إذا صدرت خلافاً لمعارضته.

٤. كما أنّ أحزاباً إسلاميّة وحركات إسلاميّة قد ظهرت إلى الوجود في العالم الإسلاميّ تطالب بأن يكون الإسلام مصدرًا أساسيّاً للتشريع في الدول التي غالبيتها من المسلمين. وتوضيحاً لوجود هذه الحركات نقتطع بعضاً من تصريحات المسؤولين فيها:

ب- رأي الدكتور محمد يوسف موسى في ثنائية نظام الحكم في الإسلام

يرى الدكتور محمد يوسف موسى أن العقيدة الإسلامية الصحيحة هي الشريعة التي تحكم الإنسان وتصرفاته ومعاملاته في كل حال: في خاصة نفسه، وفي علاقته بأسرته، وفي علاقاته بالمجتمع الذي يعيش فيه، وفي علاقات دولته بالدول الأخرى. إنه بهذا يتميز من الديانات السماوية الأخرى، ولهذا نجده نظم كل هذه العلاقات العديدة المختلفة، ووضع الأصول والمبادئ العامة التي تقوم عليها، وبين - وإن كان بإجمال أحياناً - التشريعات التي تحكمها على جميع أنواعها.

وبذلك يكون قد أتى بالتشريعات التي لا بدّ منها لقيام الأمة والدولة على أسس معقولة مقبولة، ووافية بحاجات أي مجتمع أو أمة في كل زمان ومكان.

والإسلام - وهذه ناحية أخرى من طبيعته - هو الرسالة الخالدة العظمى، الرسالة التي ختم الله بها رسالته إلى البشرية؛ ومن ثمّ كان ديناً عالمياً للناس جميعاً، على اختلاف أجناسهم وشعوبهم وألوانهم، حتّى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولهذا نجد في القرآن الكريم قوله تعالى لرسوله المصطفى: «وما أرسلناك إلاّ كفاة للناس بشيراً ونذيراً»، وقوله: «وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين»، كما أمر الله رسوله أن يقول: «يا أيّها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً».

ومن أجل ذلك، أي لأنّ الإسلام هو الدين العالمي الأخير الذي جاء للعالم كلّ، لم يترك أمته يتخذون ما شاءوا من شرائع وقوانين، بل أمدهم منها بما يقوم عليه المجتمع والأمة في كلّ نواحي الحياة وشؤونها، في حالة السلم وحالة الحرب على السواء.

ج- الحركات الإسلامية المعاصرة:

لقد عرف القرن العشرون ومطلع القرن الواحد والعشرين حركات إسلامية مختلفة، منها ما بقيت حركات ومنها ما تحوّلت إلى أحزاب إسلامية، وأهمّها:

الإخوان المسلمون، وحزب التحرير الإسلاميّ، والدعوة الإسلاميّة، إلخ... ولقد نشرت جريدة الديار اللبنانيّة بتاريخ ٣ شباط ٢٠٠٦ خلاصة مقابلة مع أحد مسؤولي حزب التحرير الإسلاميّ، وقد جاء فيها ما يلي:

- الإسلام المصدر الرئيس للتشريع

- يعني ترفضون المشاركة في الحكم والدخول إلى المجلس النيابيّ والوزارة؟
- نرفض دخول المجلس النيابيّ... لكن أولاً أن يكون الإنسان وزيراً في نظام كفر هذا مرفوض رفضاً باتاً، إمّا إن يكن في المجلس النيابيّ، إذا القصد المشاركة، أي أن يذوب ويصبح جزءاً من التشريع بغير ما أنزل الله وييدي اندماجه في الحياة السياسيّة القائمة، هذا مرفوض، أمّا إذا اتخذ المجلس النيابيّ مجرد وسيلة لإيصال الرأي والحاسبة على أن لا يشرّع بغير ما أنزل الله ولا يعطي الثقة للأنظمة التي لا تحكم بما أنزل الله ولا يعطي الثقة للبيانات الوزاريّة وما إلى ذلك إذا التزم بهذه الشروط فلا مشكلة.

• من هي أنظمة الكفر في رأيكم؟

- نظام الكفر هو كما يقول الله تعالى: «فهل بعد الهدى إلا الضلال» يعني الأمور تكون واضحة في نظام ينهج الإسلام، ليس فقط أن تكون مادّة بالدستور، الإسلام هو المصدر الرئيسيّ في التشريع كما هو الخلاف في الدستور العراقيّ تكون هذه المادّة أو لا تكون المسألة، المسألة ليست في أن تكون، لا تكون دولة إسلاميّة وفيها هذه المادّة والجنود الأميركيّون هم الذين يحكمون المسلمين لو أحضرت كلّ الصحابة وكلّ لائحة وجعلتهم وزراء ونواباً وحرساً في دولة العراق هذه هي ليست إسلاميّة لأنّ حمايتها هي بالرماح الأميركيّة، نحن نقول نظام الإسلام، الدولة الإسلاميّة لها عدّة شروط

أهمّها أن تكون الكلمة العليا لله وأن يكون التشريع كلّ لله تعالى وأن تكون دولة لكلّ المسلمين لا دولة قطريّة ولا دولة مذهبيّة ولا دولة إقليميّة ولا دولة قوميّة، كلّ مخالفة لهذا الأمر لا سيّما في التشريع هذا يعني أنّ الدولة ليست إسلاميّة، لماذا نحن نقول إنّ هذه دولة إسلاميّة وأصحابها يرفضون هذه التهمة، إذا ذهبت إلى مصر وقلت إنّ هذا النظام إسلاميّ أسأل أربابه يقولون لا لسنا دولة إسلاميّة، الأمور واضحة، إعلامهم يحرض ضدّ الأنظمة الإسلاميّة، بعض الدول التي هي في عرف بعض العاملين في الساحة الإسلاميّة أنّها أنظمة إسلاميّة نحن فنّدنا ذلك في كتبنا وأظهرنا أنّها في دستورها مخالفة للإسلام، فكان لنا اعتراضات على الدستور الإيراني وعلى دستور السودان والنظام السعوديّ، نحن نعتبر أنّه لا توجد حاليّاً في العالم الإسلاميّ أي دولة إسلاميّة.

• يحاولون تأخير قيام الدولة الإسلاميّة.

• كيف تنظرون إلى تنظيم القاعدة وزعيمه الشيخ أسامة بن لادن؟

الحزب لم يأخذ على نفسه أن يكون بمثابة الآلة التي تواكب كلّ العاملين في الساحة الإسلاميّة وتصنّفهم، مثلاً فلان من العاملين في الحقل الإسلاميّ اعمل لنا تحت دراسة أو الحركة الإسلاميّة الفلانيّة، وأنت جهّز لنا ملفّها، نحن لا نقوم بهذا العمل، إذا وجدنا عند هذه الحركات الإسلاميّة صواباً فندعو له وربّما نثني عليهم ونشدّ أزرهم، وإذا قاموا بأعمال فيها خطأ ومخالفة شرعيّة فإنّنا ننبّههم.

وفي مقابل هذه الدعوات انبرى علماء مسلمون يؤكّدون عدم جدوى إقامة دولة إسلاميّة في العصر الحاضر، لا بل استحالة إقامة هذه الدولة.

* الحركات المعاصرة التي ترى استحالة إقامة دولة إسلامية في العصر الحديث:

١- رأي رئيس المكتب السياسي لحركة التوحيد الإسلامي:

بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٦ نشرت جريدة الديار اللبنانية مقابلة مع رئيس المكتب السياسي لحركة التوحيد الإسلامي، جاء فيها ما يلي:

سؤال: هل تلتقون مع حزب التحرير الإسلامي بالمطالبة بعودة دولة الخلافة الإسلامية؟

جواب: لا شك في أن الخلافة الإسلامية هي هدف، ولكن تختلف الظروف بين بلد وآخر.

ففي لبنان لا نستطيع أن نطرح موضوع الخلافة نظراً إلى تنوع التركيبة اللبنانية التي نخترم خصوصياتها.

٢- رأي الدكتور عبد الحميد متولي عن مبادئ نظام الحكم في الإسلام في كتابه «مبادئ نظام الحكم في الإسلام» صفحة ٥٥

استحالة إقامة دولة إسلامية في مواصفاتها الأصلية في عصرنا الحديث:

إن إقامة دولة الإسلام في عصرنا الحاضر تبعاً للشروط والصور التي بينها رجال الفقه الإسلامي أمر مستحيل في عصرنا الحاضر وهو ضرب من ضروب الخيال. فالجمع في فرد واحد (الخليفة) بين المؤهلات والصفات ذات الصفة الدينية وبين المؤهلات والصفات ذات الصفة السياسية التي تتطلبها مهام الحكم في هذا العصر غير ممكن ومستحيل استحالة تامة.

كما أن تخلف الخليفة الذي هو رئيس الدولة الإسلامية عن مهامه يسيء إلى الدين الإسلامي لأن الناس تنظر إلى أعمال هذا الرئيس وتقابلها على المبادئ والشرعية الإسلامية، فتجد أن الإسلام مشوّه في حكم هذا الخليفة.

كما أنّ إقامة الحدود لحدّ السرقة وحدّ الزنا يبدو في عصرنا الحاضر ضرباً من ضروب المحال وتوضّح صورة هذا الحال إذا انطلقنا من نظرة الإسلام إلى رئيس الدولة من أنّه قائم بمهمّة لإصلاح الدين والرعيّة وجمع المسلمين عامّة في كافّة أقطار المعمورة. إنّ نظام الخلافة لرئاسة دولة المسلمين التي قامت في عهد الخلفاء الراشدين كانت دولة يتميّز نظامها بأنّه نظام مثالي وأنّ هذه الدولة قد نجحت في ممارسة الحكم لأنّه توفّرت في ذلك الزمان بيئة إسلاميّة فتيّة وهي بيئة قد انعدمت في عصرنا الحاضر انعداماً كليّاً، فلا بساطة الحياة هي ذاتها ولا الإيمان المتجدّد في النفوس هو ذاته فضلاً عن البعد الذي بات يفصلنا عن العهد الحاضر من عهد نزول القرآن وعهد الصحابة بالإضافة إلى غياب الرجال العظام الذين ملأت نفوسهم أنوار الإسلام فكانوا قدوةً حسنةً للرسول الأعظم.

وإنّ هؤلاء الذين سيطر الإسلام على عقولهم ونفوسهم قد توفّاهم الله ولقد أكّد العلّامة من المهام في كتابه (المسايرة في علم الكلام) أنّ الآية الكرّمة «كنتم خير أمة أخرجت للناس» إنّما كانت هذه الآية موجّهة إلى الصحابة وإلى المسلمين الذين تمسّكوا بمبادئ الإسلام.

وإذا تجاوزنا عن استحالة إقامة هذه الدولة (دولة الإسلام في عصرنا الحاضر فإنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ إقامة هذه الدولة يؤدّي إلى الحرج الذي رفعه الإسلام عن المسلمين. فمبدأ رفع الحرج عن المسلمين هو ثابت وأكيد ذكرته الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» وما جعل عليكم في الدين من حرج.

ولقد أكّد الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي أنّه إذا كان العمل بالنصوص الخاصّة في مسألة من المسائل من شأنه أن يؤدّي إلى الوقوع في الحرج وأن كان واجباً عدم تطبيق هذه النصوص الخاصّة في تلك المسألة لأنّ هذا التطبيق يريد على التطبيق على النصّ العام وليس على النصّ الخاصّ.

إنّ فقهاء الشريعة الإسلامية وعلى رأسهم الأستاذ الشيخ محمد المدني يقرّرون أنّ صفة الإسلام هي صفة وسطية وأنّ أمراً أوجب الشرع قد ينقلب إلى أمر يحرمه الشرع إذا ترتّب على تنفيذ هذا الأمر وأدى إلى الحرج أو إلى الفتنة.

خلاصة ما تقدّم أنّ الإسلام قد جاء فيما خصّ شؤون الحكم بمبادئ عامّة معيّنة تصلح للتطبيق في مختلف الأزمنة والأمكنة.

فهو لم يجرّ بنظام معيّن من أنظمة الحكم ولا فرض نظاماً معيّناً للحكم لنظام الخلافة في كافّة العصور والأقطار وإن لم يكن ضرباً من ضروب المحال فهو يؤدّي بالأقلّ إلى الحرج الذي رفعه الإسلام عن المسلمين.

٣- رأي الإمام محمد شمس الدين (كتاب الاجتماع السياسي) الصادر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٢، ص ٦٩.

يرى الإمام محمد شمس الدين أنّه طالما أنّ الإسلام دين كامل لا بدّ من أن تكون الدولة منبثقة ومعبرة عن هذا الكمال التي تتميّز به رسالة الإسلام. وأنّ تشريع الدولة هو نتيجة طبيعية وضرورية للعقيدة والشريعة، وأنّ إلغاء فكرة الدولة الإسلامية يؤدّي إلى تجاهل جانب كبير من الشريعة الإسلامية بحيث يمكننا القول إنّ الدولة الإسلامية هي نتاج الرسالة التي هي عقيدة وشريعة. غير أنّ هذه الدولة الإسلامية ليست كسائر الدول، بل هي دولة خاصّة، وتعبير عن التزام المسلم بجملة الأحكام والقوانين الإلهية لأنّ القرآن الذي قدّم للبشريّة مجموعة هذه الأحكام لا يسمح أن يوكل تنفيذ هذه الأحكام إلى دولة لا تؤمن به أو لا تقوم على أساس عقيدته. والإمام شمس الدين يركّز قناعته بأنّ الإسلام دين ودولة انطلاقاً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالإضافة إلى سيرة الرسول الشاملة بالأقوال والأفعال التي تدلّ على ضرورة إقامة الدولة الإسلامية، يضيف الإمام أنّ الذين زعموا أنّ الإسلام هو دين وحسب وليس دين ودولة يجهلون ماهية قوانين الإسلام وأحكامه أو أنّهم انبروا بالحضارة الغربية أو أنّهم تأثّروا بوضع سياسيّ كخوف من عارض إقامة الخلافة الإسلامية في عهد الخديويّ من

أن يستفيد الإنكليز على حساب إقامة هذه الخلافة الإسلامية على أنقاض الخلافة العثمانية بحيث يكون الخليفة الخديوي أداة في أيدي الإنكليز وهو المنحى الذي انتحاه الأستاذ الشيخ علي عبد الرازق.

في النهاية، يقرّر الإمام محمد شمس الدين أن إقامة الدولة الإسلامية هي نتيجة طبيعية لالتزام المسلم بالإسلام، ديناً هو عقيدة وشريعة لأنّ الشريعة لا تُحترَم توصياتها وأوامرها إلا إذا قامت دولة إسلامية ترعى هذا الاحترام وتؤمن هذا التنفيذ. ويضيف الإمام أن جوهر رسالة الإسلام يحتم على القائمين بها أن يسعوا إلى إقامة الدولة من حيث كونها من متمّمات الرسالة الإسلامية التي تعطي لموضوع الحكم صفة خاصة وتشرع هذه الدولة. فإذا ألغينا هذا الموجب أو تجاهلناه للزم أن نلغي أو نتجاهل جانباً كبيراً من الشريعة الإسلامية.

وفي النهاية، يستخلص الإمام آية الله محمد شمس الدين الكلام الجديد الآتي حول الدولة الإسلامية:

١. الأحكام الإلهية الثابتة هي الشريعة: وهي أحكام نهائية ولا يجوز تجاوزها في أية ظروف، ومن جملة الأحكام الشرعية الثابتة الأحكام المتعلقة بنظام العبادات ونظام الأسرة ومسائل الربا وما شابه في حين لا تلحظ أحكاماً ثابتة في ما يرتبط بالنظام السياسي والدولة والأحكام التي تنظّم العلاقات الاجتماعية المختلفة اقتصادياً كانت أو سياسية أو علاقات خارجية ضرورية.

إنّ هذه الأحكام المتغيرة والزمانية يفقد مقتضاها زمانه بزوال المصلحة الاجتماعية، ذلك أنّ هذه الأحكام هي وليدة إرادة المجتمع في تنظيم أموره وليست أحكاماً شرعية وأنّ الفقه يعبر عنها بالتبديرات، بحيث إنّها وإن ذكرت في الفقه لا تعتبر أحكاماً شرعية ولا غرابة في ذلك لأنّ كثيراً من المسائل غير الفقهية قد بحثت في الفقه.

٢. إنّ بيان الأحكام الشرعيّة الثابتة من مسؤوليّة الفقهاء وقد عيّن الفقهاء في زمن غيبة المعصوم في منصب القضاء ولم يثبت الولاية العامّة للفقهاء في غير هذين المجالين أي في السلطة السياسيّة وحاكميّة الدولة ولا يعدّون في تدبير الأمور السياسيّة نوّاباً للإمام المعصوم وليس للفقهاء ولاية على الناس.

٣. للأمة في زمان غيبة المعصوم ولاية على مقدّراتها السياسيّة في إطار الشريعة الإسلاميّة وعلى أساسها. فالإنسان مسؤول في حياته والمجتمع وليّ نفسه. وبما أنّ الأمة حاکمة على مقدّراتها ومصيرها فهي تختار شكل نظامها السياسيّ المبنيّ على الشورى في جميع المراحل ولا تعدّ الفقهاء شرطاً من شروط رئيس الدولة الإسلاميّة المنتخبة.

٤. يجب أن تنسجم الدولة مع طبيعة المجتمع الذي تنبع منه. فالدولة يجب أن تنبع من داخل الأمة وأن تتأصل في عقول الناس وأن تستفيد من التجربة البشريّة. أمّا مشروعيّة الدولة في عصرنا الحاضر فإنّها تتمحور حول هذه النقاط. أولاً: صيانة ثوابت الشريعة.

ثانياً: توفير مقدّسات تطوّر جميع الثقافات الموجودة في المجتمع. ولا يوجد أساس فقهيّ لإقامة الدولة الإسلاميّة العالميّة في عصر غيبة المعصوم.

*** العوامل العصريّة التي تفرض استحالة إقامة الدولة الإسلاميّة في العصر الحاضر:**

يفرض الإسلام على المسلمين أن يكون لهم إمام واحد في دولة عالميّة واحدة، فإذا تنازع أئمة المسلمين الإمامة وتعدّدوا تعدّد دولهم خارج وحدانيّة الدولة الإسلاميّة، فما هم بمسلمين حقيقيين حسب وصف الإسلام بالمسلمين.

فالمسلمون في العالم من وجهة النظر الإسلاميّة هم شعب واحد مهما كانت مواقع أوطانهم وجنسيّاتهم ولغاتهم وأجناسهم، لأنّ المؤمنين أمة واحدة كما قال تعالى

في سورة الأنبياء {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً}. مع لفت النظر أَنَّ دولة الإسلام قد أقيمت على هذا الأساس: فالخليفة أو الإمام هو خليفة واحد يسطر الخلافة الواحدة على الرقعة الأرضية التي تقوم عليها هذه الدولة، وهذا الخليفة أو الإمام الذي تقوم به الدولة الإسلامية والأمة الإسلامية، وهو الذي من واجبه سياسة الأمة الإسلامية بالعدل وحمايتها ودفع العدوان عنها. إِنَّ الخلافة في الدولة الإسلامية هي رئاسة عامة في أمور الدين والدولة وخلافة النبي في إقامة الدين وحفظ حوزة الإسلام بحيث يجب أن تتبَّعه سائر الأمة. إِنَّ الإمام موكول إليه تأمين صلاح أمور الناس في الدنيا انطلاقاً من المبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي ونصّت عليها تشريعاته التي يجب أن تطبّق حتّى تؤدّي الأمانة ويحكم بالعدل وتضامن حقوق الناس.

هذا المفهوم الإسلامي للدولة الإسلامية التي يجب أن تكون واحدة في العالم حمل البعض على القول بحقّ أَنَّ إقامتها أصبح مستحيلاً في الوقت الحاضر. فهذا البعض يتساءل كيف يمكن لرئيس الدولة هذه أن يحيط بجميع أمورها ويهتم بشؤونها ويحافظ على مداها الجغرافي المترامي.

انطلاقاً من هذا الواقع، يرى هؤلاء أَنَّ إقامة دولة الإسلام في عصرنا الحاضر لم يعد أمراً ممكناً.

إنّ رواد فكرة استحالة إقامة دولة الإسلام في عصرنا الحاضر يؤكّدون على خلوّ الإسلام من نظرية الدولة والحكومة.

فالدكتور طه حسين مثلاً ذهب إلى هذا الرأي في كتابه «الفتن الكبرى» وكذلك برهان غليون في كتابه «الدولة والدين» وعبد الله العروي في كتابه «مفهوم الدولة» ورضوان السيّد في كتابه «الجماعة والمجتمع والدولة». إنّ هؤلاء فسّروا النصوص الشرعية وفهموها على شكل حملهم على تقرير خلوّ الإسلام من نظرية الدولة. يضاف إلى هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى ترتبت من الانتشار الواسع للإسلام في أقاصي

المعمورة من شأنه أن يخلق عوامل جدّية فعلية دون إقامة دولة الإسلام في عصرنا الحاضر.

١. آراء الفقهاء المتعدّدة التي تتفق على وحدة الإمامة، فإذا انتعقت من هذه الوحدة أدّى هذا الأمر إلى سقوط فرض الإمامة من أصلها: «وإذا عقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتهما لأنّه لا يجوز أن يكون للأمة أمانان في وقت واحد وإن كان بعضهم قد شدّ فجوز هذا الأمر».

لا تصحّ إقامة الدين إلّا بإسناد الخلافة إلى واحد فاضل عالم حسن السياسة قويّ على الإنفاذ. «وأما عن طريق النظر والمصلحة، فلو جاز أن يكون في العالم إمامان لجاز أن تكون فيه ثلاثة وأربعة وأكثر، فإذا منع من ذلك مانعٌ متحكّمٌ بلا برهان ومدّعياً بلا دليل. وهذا الباطل الذي لا يعجز عنه أحد - وإن جاز ذلك - زاد الأمر على الخلافة وعدم تعدّدها.

فأبو بكر الباقلانيّ وعبد الناصر البغداديّ وابن حزم وإمام الحرمين الحويني كلّهم يجمعون على وحدة الخلافة وأن لا يكون في دولة الإسلام سوى خليفة أو إمام واحد يرعى شؤونها «لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد إمامان واجبا الطاعة وإنّما تنعقد إمامة واحدة في وقت واحد. ويكون الباقيون تحت رايته، وإن خرجوا عليه من غير سبب يوجب عزله، فهم بغاة».

ولو جاز «إمامان وأكثر لجاز أن ينفرد كلّ ذي صلاح بالإمامة فيكون في كلّ عالمٍ إمامٌ أو في كلّ مدينة إمام أو في كلّ قرية إمام وأن يكون هنالك إمام أو خليفة في كلّ منزل. وهذا هو الفساد المحض وهلاك الدين والدنيا».

« لا يجوز عقد الإمامة لإمامين في بلدين في حالة واحدة».

وهكذا يمكننا القول إنّ جمهرة الفقهاء قد أجمعوا على منع عقد الإمامة لشخصين في طرفي العالم، وأنّ عقد الإمامة لشخصين في مدى جغرافيٍّ واحد سواء أكان متطابق الخطط أو مخالفها غير جائزٍ وهو قولٌ حصل عليه الإجماع.

٢. الاستحالة العملية لإقامة الخليفة طبقاً لما تفرضه الشريعة الإسلامية:

إنّ الإجماع قائم على أنّ تولية الخليفة إنّما تتمّ بالبيعة من أهل الحلّ والعقد ولا يمكن شرعاً أن تنعقد الخلافة لأحدٍ خارج سلوك هذه الآلية: فالتولية لا تكون إلّا بالبيعة وحدها من الأمة أو من أصحاب الرأي والعقد والحلّ الذين ينوبون عن الأمة في هذا الأمر، لأنّ المبايعة هي فرض كفاية يقوم بها أهل العقد والحلّ نيابة عن سائر الناس الذين عليهم الامتثال لهذه المبايعة.

فدراسة الوقائع التي تمّت بها تولية كلّ من الخلفاء الراشدين الأربعة دراسة تحليليّة تفيد أنّ تولية الخلافة لا تتمّ إلّا بالبيعة عن رضا واختياري، وأنّ عهد الخلافة إلى اللاحق ليس إلّا ترشيحاً لمن يراه أهلاً للخلافة، فإن وافقت الأمة على ترشيحه بايعته وإلّا كان لأبناء الأمة أن يبايعوا غيره.

إنّ موجب هذا الالتزام الشرعيّ بهذه الآلية حمل بعضهم على القول بأنّ الخلافة الشرعيّة قد زالت بعد خلافة الراشدين لأنّ من جاء خليفة بعدهم لم يجئ بالآلية الشرعيّة ما جعل الخلافة تتحوّل من خلافة إسلاميّة شرعيّة إلى ملك عضود. فما دام الأمر كذلك يتحمّ علينا القول بأنّ الخلافة في عصرها الحاضر غير ممكنة التحقيق لأنّ أهل الحلّ والأمر والعقد تفرّقوا ولم يعودوا يُحصّون وأنّ جمعهم أصبح مستحيلاً وبذلك أصبحت البيعة غير ممكنة لا من حيث الواقع ولا من حيث المشروعيّة.

أمّا أهل الشيعة فأجازوا انتخاب الإمام والأئمّة بعد انقضاء عصر الأئمّة أصحاب العصمة الإثني عشر. فما دام المسلمون في عهد الغيبة يحقّ لهم تسمية الأئمّة بالانتخاب أو بالتركية بانتظار نهاية الغيبة.

الخلاصة

إنّ الجدل الفقهيّ الذي تركّز حول الأخذ بنظرية أن الإسلام دين وحسب أو بنظرية أن الإسلام دين ودولة وأي من هاتين النظريّتين أقرب إلى المفهوم الصحيح للإسلام، أن هذا الجدل لا يمكن أن يفضي إلى جواب قاطع ولا يفضي إلى نتيجة حاسمة.

فالخطأ أن نسعى إلى إثبات صحّة إحدى هاتين النظريّتين على حساب النظرية الثانية لأنّ بسط الخلاف على هذا الشكل هو بسط خاطئ.

المهمّ عندنا أن نوضح ما يلي:

١- إنّ الإسلام قد جاء حقاً بمبادئ عامّة تصلح أن تكون أساساً لنظام الحكم في الدولة.

فالقرآن قد جاء بمبادئ الشورى والحرية والمساواة والعدالة وغيرها ممّا تصلح أن تكون أساساً لنظام حكم.

إنّ هذه المبادئ العامّة التي جاء بها القرآن الكريم في شموليّتها وعموميّتها تحتل أن يتطوّر مضمونها تبعاً لمختلف الأمكنة والأزمنة.

فالقرآن نفسه لم يتعرّض إلى التفصيلات الجزئية، ما يجعله قابلاً للتطبيق في مختلف الظروف والأزمنة والأمكنة.

٢- إنّ القول بأنّ الحكومة النبويّة لم توجد في المدينة بعد هجرة الرسول إليها هو قول يجانب الحقيقة والواقع. أمّا القول بأن هذه الحكومة كانت دولة في المعنى الحديث للدولة، فهو قول فيه مغالاة، وهذا القول يقارب ما اصطلح عليه حكماء اليونان من أنّ مدينة سبارطة هي دولة قد تكوّنت في التاريخ اليونانيّ.

صحيح أنّ هذه الحكومة النبويّة هي حكومة من نوع خاصّ وأسلوب فريد إلا أن الرسول أقام من خلالها المجتمع الإسلاميّ المتميّز والذي طبّقت فيه التعاليم الإسلاميّة ومبادئ الإسلام.

فالمدينة كانت حيزًا مكانيًا لتطبّق فيه القواعد والأحكام الإسلاميّة وقد انطلقت الدعوة الإسلاميّة من هذا الحيز المكانيّ مصحوبة بمظاهر دولة جديرة بذلك المكان والزمان.

٣- إنّ الإسلام وإن كان دينًا عالميًا ذلك أنّ النبيّ محمد قد تلقّى الرسالة لينشرها في العالم، غير أنّ ذلك لا يوجب إقامة حكومة واحدة في العالم لأنّ ذلك مستحيل نظرًا إلى الخصائص الذاتيّة التي تتمتع بها الأمكنة والأزمنة. وهذه الخصائص قد أخذها الإسلام بعين الاعتبار.

فدولة الإسلام التي أقامها النبيّ محمد والخلفاء الراشدون خلال بضع من السنين الأولى للهجرة كانت بالفعل دولة ذات نظام مثاليّ من أنظمة الحكم. ومرّد ذلك إلى توافر بيئة خاصّة في ذلك العصر، لا يتوافر منها عنصر واحد من العناصر في عهدنا الحاضر. فتلك البيئة الخاصّة التي كان فيها الإيمان عميقًا بالنفوس وقرينًا من عهد نزول القرآن الكريم وعهد الصحابة الذين تركّزت في نفوسهم المميّزات الحسنة والمثاليّة لوجود الدين الجديد الذي استحوذ على عقولهم ونفوذهم.

٤- إذا كان صحيحًا أنّ إقامة الدولة الإسلاميّة هي نتيجة حتميّة لانتشار الدين الإسلاميّ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنّه إذا أساء حاكم هذه الدولة وأفسد في حكمه فإنّ هذه الإساءة تؤثر في سمعة الإسلام وبالتالي يقتضي إبعاد هذا الحاكم عن الإساءة والفساد والضلال، لا أن نقرّر أنّ إقامة الدولة الإسلاميّة يسيء إلى الإسلام تمامًا، كما هي الحالة عند إقامة دولة عصريّة يسيء حاكمها ورئيسها ويفسد في الأرض.

فهل نقرّر وجوب عدم إقامة الدولة العصريّة الديمقراطيّة خوفًا من أن يعطلّ حاكمها مبادئ الديمقراطيّة؟

٥- وإذا كان النبيّ محمد لم يعيّن خليفة له طالما أنّ أولى مهامه كانت انتشار دولة إسلاميّة - وهذا خلاف لا تقرّه الشيعة لأنّها تعتقد أنّ الإمام عليّ قد انتدب لهذه المهمّة.

إنّ هذا يرجع إلى رغبة النبيّ محمّد في إفهام المسلمين بأنّ أمر اختيار الخليفة هو موكول إليهم. وبالفعل، لقد يبيع أبو بكر بالخلافة في سقيفة ابن ساعدة خلال برهة قصيرة من الزمن.

٦- إنّ مبدأ الضرورات تبيح المحظورات وإنّ مبدأ رفع الحرج يسمحان للمسلم أن يكون مواطناً في دولة غير إسلاميّة شرط أن لا تكرهه على الكفر بالإسلام والتنكّر للعقيدة والشريعة الإسلاميّة. فالمسلمون المقيمون في أوروبا ذات الأنظمة السياسيّة المدنيّة وغير الطائفية، هؤلاء المسلمون لا حرج عليهم ولا مؤاخذه في تمسّكهم بمواطنة الدولة المدنيّة.

٧- إنّ إقامة دولة إسلاميّة في وطن لا يختار شعبه هذا النظام هو إكراه في الدين والإسلام قد نفى عن الإكراه في الدين.

٨- إذا كان من المتعذّر نتيجة أسباب وعوامل عديدة تحول دون إقامة دولة الإسلام في العالم، فإنّه من الممكن أن تقيم الشعوب الإسلاميّة دولاً إسلاميّة تكون الشريعة الإسلاميّة مصدر التشريعات في هذه الدول.

٩- ويبقى في النهاية السؤال الذي هو جواب في حدّ ذاته:

أليس من الأفضل للمسلم أن يكون مواطناً في دولة مدنيّة تقوم على أساس الفصل بين الدين والدولة؟

فتقوم هذه الدولة على دعائم إسلاميّة من إقامة العدالة وتحقيق المساواة والالتزام بالأخلاق وتكفل الحقوق والحريّات للمواطنين على السواء في أن تؤمّن الحقّ في الحياة والحريّة الشخصيّة وحريّة المنزل وحريّة إبداء الرأي وحقّ الاعتقاد وحماية حقّ الملكية.

ومعاملة الأقليّات معاملة إنسانيّة طالما أنّ هذه الدولة تكفل للمسلم ممارسة شعائره الدينيّة والقيام بمطلّبات عقيدته الإسلاميّة.

■ المراجع التي استقرأها البحث فشكلت منه الجوهر والأساس

أحمد زيني دحلان «السيرة النبوية»

ابن جرير الطبري «تاريخ الطبري»

أحمد أمين «ضحى الاسلام»

أبو الأعلى الورودي «منهاج الانقلاب الاسلامي»

ابن الأثير «الكامل في التاريخ»

أبو الحسن المارودي «الأحكام السلطانية»

الامام ابن قتيبة «الامامة والسياسة»

ب.ل.ن.ش.ل.ي. «نظرية الدولة»

برهان غليون «الدولة والدين»

جورجي زيدان «تاريخ التمدن الإسلامي»

جلال مظهر «مآثر العرب على الحضارة الأوروبية»

حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن «النظم الاسلامية»

خالد محمد خالد «من هنا نبدأ»

رضوان السيد «الجماعة والمجتمع والدولة»

سيد قطب «العدالة الاجتماعية في الاسلام»

ستروثمان «أنسكلوبيديا الاسلام»

السير أرنولد «الخلافة»

ستيندورف «ديانة قدماء المصريين»

الشهرستاني «الملل والنحل»

- الدكتور طه حسين «الفتنة الكبرى»
- عبد الرزاق السنهوري «الخلافة»
- علي عبد الرزاق «الاسلام وأصول الحكم»
- عبد الحميد متولي «النظريات والأنظمة السياسية»
- عباس العقاد «حقائق الاسلام»
- علي عبد الواحد وافي «تعريف الخلافة»
- عبد الوهاب خالّاف «مصادر التشريع الإسلامي»
- عبد الواحد وافي «مقدمة ابن خلدون»
- عبد الوهاب خالّاف «السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية»
- عبد الرحمن الإباحي «المواقف»
- علي علي منصور «نظم الإدارة في الشريعة الإسلامية»
- عبدالله العروي «مفهوم الدولة»
- ف.ش.ر. فشر «تاريخ أوروبا»
- الدكتور فرح موسى «الإمام محمد شمس الدين «الدين والدولة والأمة»
- الكمال بن الهمام «المسيرة في الكلام»
- الامام الشيخ محمد عبده «الإسلام والنصرانية»
- الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور «نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم»
- محمد الغزالي «من هنا نعلم»
- محمد الخضري حسين «نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم»
- محمد بنحيت المطيعي «حقيقة الإسلام وأصول الحكم»
- محمد اقبال «فكرة الفصل بين الدين والدولة»

- الشيخ محمد الصادق عرجون «حرية الفكر في الإسلام»
 محمد عبدو «العروة الوثقى»
 محمد محمد أبي زهو «الحديث والمحدثون»
 محمد يوسف موسى «المدخل لدراسة الفقه الإسلامي»
 الشيخ محمود شلتوت «الإسلام عقيدة وشرعية»
 محمد رشيد رضا «الوحي المحمدي»
 محمد رشيد رضا «الخلافة أو الإمامة العظمى»
 محمد ضياء الدين الرئيس «النظريات السياسية الإسلامية»
 محمد أبو زهرة «المذاهب السياسية الإسلامية»
 محمد حامد الفقي «شرح الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الحنبلي»
 محمد يوسف موسى «نظام الحكم في الإسلام»
 الدكتور محسن كريفير «نظرية الدولة في الفقه الإسلامي»
 نخلى صالح شفوات «تاريخ الخلافة»
 ويلز «موجز في تاريخ العالم»